الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٣١**

الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة السيد أروشا رويس (بنما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): فيما يتعلق بهذا البند، أُذكّر بأن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، النظر في البند ٦٩ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، عملا بالقرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وسأدلي الآن ببيان باسم رئيسة الجمعية العامة.

”أرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير فويسلاف شوتس، الذي سيقدم تقرير مجلس حقوق الإنسان الوارد في الوثيقتين A/73/53 و A/73/53/Add.1 إلى الجمعية العامة.

”وأغتنم هذه الفرصة لأبرز الجهود الرائعة التي يبذلها السفير شوتس لتحسين أساليب عمل المجلس.

”لقد شددتُ، لدى تولي رئاسة الجمعية العامة، على أهمية جعل الأمم المتحدة أكثر أهمية لجميع الناس. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن عمل مجلس حقوق الإنسان أمر أساسي. ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة فإنه يسهم باستمرار، من خلال مختلف آلياته وإجراءاته وقراراته، في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان.

”وعلاوة على ذلك، فإنه يضطلع بعمل أساسي في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي هذا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الصدد، فإنني أسلط الضوء على الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية رئيسية لرصد التقدم والتحديات في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع البلدان.

”ولا غنى عن حماية حقوق الإنسان، إذا أردنا تحقيق الهدف الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أي، القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وفي هذا الصدد، يسهم عمل مجلس حقوق الإنسان في الجهود التي تبذلها الجمعية العامة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبلوغ هدفنا المتمثل في عدم التخلي عن أحد. ويجب أن نواصل بذل جهودنا لتحسين التنسيق والتآزر بين مختلف هيئات وآليات منظومة الأمم المتحدة، مع تجنب الازدواجية أو التداخل في العمل.

”وستعقد الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر جلستين عامتين للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛ والذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

”وتوفر هذه المناسبات فرصة فريدة لتوجيه رسالة واضحة إلى العالم بشأن أهمية تعزيز منظومة حقوق الإنسان في المنظمة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، ولإعادة التأكيد على ضرورة حماية كرامة وحقوق جميع البشر دون تمييز“.

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، أعطي الكلمة الآن لسعادة فويسلاف شوتس، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد شوتس (رئيس مجلس حقوق الإنسان) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي الشرف والسعادة البالغة أن أقدم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1) اليوم. وأود أن أبدأ بتهنئة الأعضاء الـ ١٨ المنتخبين حديثاً في مجلس حقوق الإنسان. ولدي ثقة تامة بأن جميع الأعضاء سيعملون بجد لدعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وفي أوطانهم.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتيح هذا الاحتفال فرصة لنا جميعا لمراجعة ما أنجزناه، وأين نقف وما هي سبل المضي قدما. إن الفترة التي نمر بها فترة محفوفة بالتحديات. ويجب أن تكون استجابتنا لتلك التحديات حازمة. ويتيح لنا ذلك أيضا فرصة لتقييم ما إذا كان المجتمع الدولي قد تمسك بما فيه الكفاية بالدور الأساسي الذي تؤديه حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، وكيف يمكننا تعزيز ذلك الدور في المستقبل. وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، لا يسعنا إلا أن نعترف بأن مجلس حقوق الإنسان قد قام خلال سنوات وجوده الإثني عشر بدور محوري في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق عالمي.

فقد أرسى المجلس آليات تعمل بصورة جيدة، والتي يقوم من خلالها بتبادل المعلومات والتحقيق وتقديم توصيات بشأن مجموعة متنوعة من قضايا حقوق الإنسان، من الحقوق المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو يؤدي دورا هاما في إصدار إنذارات مبكرة بخصوص الأزمات التي تلوح في الأفق. ومن خلال المساعدة التقنية والتعاون، فإنه يساعد في بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار داخل مجتمعاتنا.

وترد خلاصة عمل مجلس حقوق الإنسان خلال هذا العام في التقرير المعروض على الجمعية، والذي يتضمن الأنشطة وكذلك القرارات والمقررات وبيانات الرئيس التي اعتمدها المجلس

في دوراته العادية الثلاث، وكذلك في دورتين استثنائيتين عُقدتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفي أيار/مايو ٢٠١٨.

لقد اعتمد المجلس ٨٧ قرارا منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، جرى اعتماد ٥٣ منها دون تصويت.

وقد مثلت بعض القرارات مبادرات أقاليمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمسائل القطرية المحددة. وأعاد ذلك تأكيد قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات بشأن مسائل هامة في مجال حقوق الإنسان من خلال التغلب على المواقف السياسية المختلفة.

ومن الأمثلة على ذلك القرار ٢/٣٩، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر، عن حالة حقوق الإنسان الخاصة بمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. ففي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، قرر المجلس إنشاء آلية مستقلة للحصول على الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي وتجميعها وحفظها وتحليلها، فضلا عن الإعداد لإجراءات جنائية مستقلة.

وقد ظلت سورية على رأس جدول أعمال المجلس طوال السنة، ومددت ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية لسنة أخرى. ونظر المجلس كذلك في تقارير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي وقررت تمديد ولايتها حتى تعمق من تحقيقاتها. وقد استمع المجلس، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تقرير المفوضة السامية عن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في مقاطعات كاساي. ونظر المجلس في آخر المستجدات وتقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، المكلفة برصد حالة حقوق الإنسان هناك.

وفي أيلول/سبتمبر، نظر المجلس في تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن النتائج التي توصل إليها فريق الشخصيات البارزة من الخبراء الدوليين والإقليميين ذوي المعرفة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والسياق اليمني. وخلص التقرير إلى أن أفرادا من حكومة اليمن – من بين أعضاء التحالف وسلطة الأمر الواقع – ارتكبوا أفعالا قد تصل إلى جرائم دولية. وقد قرر المجلس، في ضوء هذه النتائج، تمديد ولاية فريق الشخصيات البارزة من الخبراء الدوليين والإقليميين لعام آخر.

وفي أيار/مايو، عقد المجلس جلسة خاصة بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقرر إيفاد لجنة تحقيق لاستقصاء جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق. وقد استمع المجلس، خلال دورة أيلول/سبتمبر، إلى إحاطة شفوية من لجنة التحقيق تلك. وفي ٢٠١٨، مدد المجلس الولايات التي أنشئت في إطار الإجراءات الخاصة المتعلقة ببلدان محددة هي إريتريا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، ومالي، وميانمار.

وكان التعاون والتآزر في طليعة جهودنا في مجلس حقوق الإنسان. وإذ نسعى إلى تهيئة مناخ للحوار البناء والتعاون، فقد أمضينا وقتا طويلا في مناقشة الحاجة إلى تحسين التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن سبل سد الفجوة بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث.

ولذلك واصل المجلس تعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، التي أوليت أهمية أكبر هذا العام من خلال اعتماد ثلاث قرارات. وقد أعاد المجلس، في ذلك الصدد، تأكيد الدور المحوري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وقرر أن يدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم إحاطة لمجلس حقوق الإنسان، على أساس سنوي، بشأن المناقشات التي تجري في المنتدى. وقد خاطب الرئيس الحالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مجلس حقوق

الإنسان خلال دورة أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس من المفوض السامي أن ينظم اجتماعين بين الدورات مدة كل منهما يوما واحدا من أجل الحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة من خلال إدارات خدمة عامة شفافة وخاضعة للمساءلة وتتسم بالكفاءة.

وفي حزيران/يونيه، اتخذ المجلس قرارا بشأن ما يمكن أن يسهم به في منع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد قرر أن يعقد حلقتين دراسيتين بين الدورات وأن ينشئ فريقا مؤلفا من رئيس – مقرر ومقررين، سيتشاورون مع أصحاب المصلحة المعنيين في جنيف ونيويورك ويقدمون مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يسهم بفعالية في المنع. وكذلك كان من بين القرارات المواضيعية التي اتخذها المجلس هذا العام، قرارات بشأن الالتزام المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية في علاقتها بحقوق الإنسان، وبشأن تعزيز التعاون ذي المنفعة المتبادلة في مجال حقوق الإنسان.

وأخيرا، فقد اعتمد المجلس، بعد ست سنوات من المفاوضات في الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، في أيلول/سبتمبر، نص إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (A/HRC/RES/39/12).

وقد عقد المجلس، هذا العام، ١٣ حلقة نقاش بشأن مسائل مواضيعية مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان. وقد احتفل بصفة خاصة بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وكذلك احتفينا بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وعقد المجلس، في نيسان/أبريل، مناقشة رفيعة المستوى بين الدورات للاحتفال بمئوية نيلسون مانديلا.

وقد ركزت حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن حقوق الإنسان هذا العام، التي شملت بثا مع رؤساء وكبار مسؤولي وكالات الأمم المتحدة، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء الاستعراض الدوري الشامل. وقد تشرف المجلس بحضور الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك، كمشارك في تلك المناقشة، وسيتشرف بحضور الرئيسة الحالية للجمعية العامة في الدورة الأربعين للمجلس، المقرر عقدها اعتبارا من ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية أننا واصلنا إتاحة أعمال المجلس للأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الدورات العادية الثلاث، هذا العام، أتيح الوصول إلى ست أفرقة من خلال توفير ترجمة بلغة الإشارة العالمية وعرض نصي على الشاشة في الوقت الحقيقي والبث الشبكي لهذه الخدمات. كما أود أن أوضح أن المجلس قد أطلق، في وقت مبكر من هذا العام، موقعا شبكيا جديدا سهل الاستعمال، يتيح العديد من التحسينات وسيسهل من الاطلاع على صفحات المجلس على الإنترنت.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لا توفر أحد المصادر الرئيسية للمعلومات المستكملة الموثوقة بشأن قضايا حقوق الإنسان وأساسا صلبا للحوارات والمناقشات في المجلس فحسب، بل يمكن كذلك أن تسهم إسهاما كبيرا في الإنذار المبكر وجهود الأمم المتحدة الوقائية. ولذلك، من المهم للغاية بالنسبة لجميع البلدان أن تتعاون وأن تمنح إمكانية الوصول للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

ويسرني أن أبلغ الجمعية أنه حتى أيلول/سبتمبر، وجهت ١١٨ دولة من الدول الأعضاء ودولة لها مركز المراقب دعوة دائمة لإجراءات خاصة مواضيعية. غير أنني يساورني القلق إزاء موقف بعض الدول المتمثل في التعاون مع عدد محدد من آليات المجلس، أو عدم التعاون مطلقا. ولذلك، فإنني أدعو جميع الدول التي لم توجه بعد دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى أن تفعل ذلك وإلى أن تتعاون معهم بشكل كامل.

وأود أن أنتقل الآن إلى الاستعراض الدوري الشامل، وهو الآن في دورته الثالثة ولا يزال يحتفي بمعدل مشاركة يصل إلى ١٠٠ في المائة. ويتمتع بشرعية قوية وتتولى زمامه الدول الأعضاء وكثيرا ما يستشهد به على أنه أحد أعظم إنجازات المجلس. وهو يوفر محفلا لمناقشة بناءة غير مسيسة وغير انتقائية وغير تصادمية فيما بين الأقران.

وعملية الاستعراض الدوري الشامل لا تتيح المجال لمشاركة الدول فحسب، بل أيضا للإسهام الفعال للآليات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان، وللمجتمع المدني، وفي الآونة الأخيرة، للبرلمانات. وقد اتسمت عمليات الاستعراض في الجولة الثالثة بمستوى تمثيل رفيع، وزاري في الغالب، في وفود الدول قيد الاستعراض. وتركز الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل على تنفيذ ومتابعة التوصيات السابقة التي تلقتها وقبلتها كل دولة على حدة.

وفي هذا العام، وبفضل الدعم المستمر والمتزايد للدول، فإن الصندوق الاستئماني لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال المجلس مكن ٢٥ وفدا من المشاركة في دوراته العادية. وقد كان ١٠ من بين هؤلاء المسؤولين الحكوميين من أفريقيا، وخمسة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٠ من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، كان ١٤ منهم نساء، وستة يمثلون الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليس لها تمثيل دائم في جنيف، وهي، أنتيغوا وبربودا، جزر مارشال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، تونغا وتوفالو.

إن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تكتسي أهمية أساسية في عمل مجلس حقوق الإنسان، وتسهم في جعله منتدى فريدا من بين أجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى تزويدنا بمعلومات مباشرة من الميدان، وإثراء مناقشاتنا بمنظورات فريدة ولفت انتباهنا إلى حالات حقوق الإنسان العاجلة، فإن منظمات المجتمع المدني تؤدي دورا أساسيا في جهود المتابعة وبناء القدرات في بلدانها الأصلية. ولكن للأسف، خلال هذا العام، تلقيت باستمرار مزاعم تتعلق بالترهيب والتهديد والانتقام ضد الأفراد الذين يتعاونون مع مجلس حقوق الإنسان. وقد ناشدت مرارا وتكرارا المجلس أن يكفل سلامة مشاركة المجتمع المدني في عملنا، وعند الاقتضاء، قمت بمتابعة ذلك على نحو مباشر مع الدول المعنية. ومن الأهمية بمكان أن يبقى مجلس الأمن بيئة آمنة وشاملة للجميع يمكن فيها لممثلي المجتمع المدني التعبير عن آرائهم بحرية بشأن حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أتناول الآن المسائل التي تمس مباشرة عمل الجمعية العامة. وفي هذا العام، اتخذ مجلس حقوق الإنسان عددا من القرارات مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة. ومن خلا القرار ١/٣٧، المتخذ في مارس/آذار بشأن حالة حقوق الإنسان في سورية، أوصى مجلس حقوق الإنسان بأن تقدم الجمعية العامة تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب.

وفي القرار ٣٧/٣٧، بشأن ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، المتخذ أيضا في آذار/مارس، أوصى المجلس بأن تظل الجمعية العامة على إطلاع بهذه المسألة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، شجع المجلس الجمعية العامة على النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في ميانمار، وخاصة في ولايات راخين وشان وكاشين. كما شجع الجمعية العامة على النظر في التوصيات الواردة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار وإيلاء الاعتبار الواجب لإنشاء آلية مستقلة جديدة.

وفي دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر، أوصى المجلس بأن تعتمد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

وأخيرا، وفي القرار ١٣/٣٩، الذي اتُخذ في أيلول/سبتمبر بشأن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية، قرر المجلس إجراء حوار تفاعلي بين الدورات لمدة نصف يوم بشأن السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في اجتماع المجلس ودعا رئيسة الجمعية العامة إلى المشاركة فيه. وأوصى المجلس بأن تنظر الجمعية العامة في التقرير الموجز لذلك الحوار التفاعلي أيضا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشاطركم بعض الأفكار حول عمل المجلس. طيلة ١٢ عاما منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، فرض نفسه باعتباره الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهو هيئة تعمل بشكل جيد. ويتيح منبر لا يقدر بثمن، يمكن أن نستمع فيه لطائفة واسعة من الآراء بشأن مسائل صعبة تتعلق بحقوق الإنسان، وأن نجد فيه حلولا مشتركة لقضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا العام، حظيت بشرف خوض تجربة مباشرة بشأن نشاط مجلس حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان، رأيت العالم المضطرب الذي نشهده اليوم في خضم عملنا. ولكن الأهم، وما يلهمني، هو أنني شهدت أيضا توافق عدد من الوفود بروح التراضي والتعاون من أجل حقوق الإنسان. وللمجلس الكثير من قصص النجاح، ولكن كما هو حال كل شيء في هذا العالم البعيد عن الكمال، لديه نصيبه العادل من العيوب. ويبدو أن كفاءة وفعالية عمل المجلس هي أكثر المسائل إلحاحا، وهي تتصدر جدول أعمالنا منذ بعض الوقت. وبالتعاون مع مكتب المجلس، شرعت في عملية يوجهها الميسران المشاركان لدينا، تسعى من خلال مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية إلى تحديد التدابير الطويلة الأجل التي يمكن أن تحسن كفاءة المجلس وتعززه وترشد عمله. وتركز العملية على ثلاثة جوانب: أولا، خفض عبء العمل وعدد ساعات اجتماعات المجلس خلال دوراته العادية؛ ثانيا، ترشيد القرارات والمبادرات، وثالثا، استخدام التكنولوجيا الحديثة. لقد عقدنا ثلاث جولات من المشاورات حتى الآن، وسنواصلها في تشرين الثاني/نوفمبر بهدف التوصل إلى اتفاق في الدورة التنظيمية التي ستُعقد في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي هذا العام أيضا، أتيحت لي فرصة نادرة لإلقاء نظرة من الداخل على مكامن قوة وضعف مجلس حقوق الإنسان، بل إن جاز لي القول، على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وإذ أدرك مدى بعد منظومة الأمم المتحدة عن الكمال، فإنني أصبحت أكثر اقتناعا بأنها، في هذا العالم المضطرب، تمثل شريان الحياة لدينا، وتحمينا من الانزلاق مرة أخرى إلى الفترات المظلمة من تاريخنا.

وفي الختام، أود أن أقول إنني فخور للغاية بقيادة مجلس حقوق الإنسان هذا العام. وآمل صادقا أن ينجح المجلس في التغلب على التحديات التي يواجهها ويخرج منها أقوى حتى يتمكن من مواصلة تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وبما أن فترة ولايتي ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر، أود أن أؤكد للجمعية العامة التزامي بانتقال ناجح للرئاسة، وآمل أن تواصل الجمعية العامة دعم عمل مجلس حقوق الإنسان في السنوات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الرئيس شوتس على عرض تقرير مجلس حقوق الإنسان.

السيد غومينديي (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أرحب بالسفير فويسلاف شوتس، الرئيس الحالي لمجلس حقوق الإنسان. تود مجموعة الدول الأفريقية أن تشكره على عرضه اليوم للتقرير السنوي للمجلس (A/73/53 و A/73/53/Add.1)، وأن أهنئه على جهوده المتفانية والدؤوبة خلال فترة رئاسته للمجلس.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد ولاية المجلس بوصفه هيئة من هيئات الأمم المتحدة الابتدائية الرئيسية المسؤولة عن ضمان الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دونما تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة، على النحو المنصوص عليه في القرار التأسيسي ٢٥١/٦٠.

تود المجموعة الأفريقية كذلك أن تعيد التأكيد على القرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن استعراض أداء المجلس، الذي أبقت فيه الجمعية على مركز مجلس حقوق الإنسان كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. وتُذكر المجموعة بأن ولاية المجلس ينبغي أن تنبثق من مبادئ التعاون والحوار الصادق، بعيدا عن التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين.

وما فتئت أفريقيا مقتنعة بأن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الوحيدة لعمل مجلس حقوق الإنسان في تحقيق التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان وتحسين الحالة على أرض الواقع. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن يمول صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للمساعدة المالية والتقنية بالقدر الكافي لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لتمكينه من مساعدة الدول على تطوير القدرات والخبرات الوطنية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا تأييدها لإعلان وبرنامج عمل فيينا، المعتمدين في المؤتمر العالمي الثالث لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وهذه الوثيقة تشدد بصورة أساسية على أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتعاضدة، وأن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

وتكرر المجموعة الأفريقية التأكيد على القرار ٢٥١/٦٠ لتعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حزمة تدابير بناء المؤسسات اللاحقة التي تشكل أساس مجلس حقوق الإنسان وتوفر ولايته. وتشدد المجموعة على أن هذا القرار يؤكد الحاجة إلى احترام الخصائص الإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، مع تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبالتالي تدين محاولات بعض الدول فرض قيمها خلافا للقرار.

وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة مع القلق الطابع غير التوافقي المتزايد لاعتماد قرارات مجلس حقوق الإنسان. ونشير، على سبيل المثال، إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٩/١٠، المعنون ”وفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وحقوق الإنسان في الأوضاع الإنسانية“، الذي كان ينبغي اعتماده بتوافق الآراء، ولكن للأسف تم تسييسه بإدراج لغة مثيرة للجدل إلى حد كبير.

وتأسف المجموعة أيضا للافتقار إلى المشاركة البناءة من جانب دول الشمال العالمي في عمل الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إذ يسعى الفريق العامل إلى إحراز تقدم في المفاوضات بشأن صك دولي وملزم قانونا، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٦. ولا يمكن تنفيذ ولاية مجلس حقوق الإنسان بفعالية إلا إذا طبقت على أساس مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والموضوعية والعالمية والتعاون الدولي وفي سياق حوار حكومي دولي حقيقي لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، مع الامتناع عن استهداف حالات حقوق الإنسان في بلدان معينة فحسب.

وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات حقوق الإنسان يمكن تحقيقه عن طريق بناء قدرة المجتمعات على الصمود، من خلال التعاون التقني والتضامن والاحترام المتبادل. ونشير إلى الدور المهم للمساعدة التقنية وبناء القدرات في دعم جهود الدول لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها بطلب من الدول وعلى أساس احتياجاتها وأولوياتها.

وفي عملية تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان، ينبغي الاسترشاد بمبادئ الشفافية والشمول وعدم التمييز، على

أن تكون متسقة مع حزمة بناء المؤسسات في مجلس حقوق الإنسان نصا وروحا. وأي تدابير يتفق عليها ينبغي أن تُعتمد بقرار توافقي من قبل مجلس حقوق الإنسان. وينبغي معالجة جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس على أساس متساو وغير تمييزي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد على عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها. والحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية، ينبغي معالجتها بطريقة عادلة ومنصفة، وبنفس القدر من التركيز وعلى قدم المساواة. وتكرر المجموعة الأفريقية موقفها المبدئي إزاء مفهوم أهلية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحقاقها التدريجي، والذي يسترشد فيه بالاعتراف بأن الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق فهم أفضل للفقر المدقع وأسبابه، من خلال إعمال الحق في التنمية, وثمة جانب مثير للقلق في ما يجري، وهو إنكار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونحن لا نؤمن بالتسلسل الهرمي للحقوق الذي يبدو أنه يشكل قاعدة النهج القائم على حقوق الإنسان. ولا يمكننا أن ننهض بحزمة واحدة من الحقوق ونستبعد أخرى، ونأمل بتحقيق غرس الوعي بحقوق الإنسان في كل مكان في العالم.

وعند هذه المرحلة، تود المجموعة أن تجدد التأكيد على ولاية اللجنة الثالثة للنظر في عمل مجلس حقوق الإنسان من خلال اعتماد تقريره السنوي من قبل تلك اللجنة. وقد لاحظنا محاولات متزايدة لتقويض هذه الولاية عن طريق اقتراح رفع تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة دون مصادقة اللجنة الثالثة. لذلك، تود المجموعة أن تحذر من إرساء هذه السابقة بشأن أساليب عمل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. إن أي تغيير في الولاية سيتطلب موافقة العضوية العالمية من خلال عملية حكومية دولية شاملة. ولهذه الغاية، ستواصل المجموعة الأفريقية تقديم مشروع قرارها السنوي بشأن اعتماد تقرير مجلس حقوق الإنسان.

وفي الختام، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد للجمعية دعمها وتعاونها في قيادة المجلس نحو الوفاء بولايته.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة بريتو مانيرا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا المعتمدين في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

وفي هذه المناسبة، يود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالأمين العام السابق الراحل، كوفي عنان، الذي قادت رؤيته إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وقال،

”لقد دخلت قضية حقوق الإنسان حقبة جديدة. وخلال فترة طويلة من السنوات الستين الماضية، انصب تركيزنا على تحديد وتدوين وتكريس الحقوق. وأنتج هذا الجهد إطارا رائعا من القوانين والمعايير والآليات – الإعلان العالمي والعهدين الدوليين، وأمور كثيرة أخرى. ويجب أن يستمر هذا العمل في بعض المجالات. لكن حقبة الإعلان تفسح المجال الآن، كما ينبغي، لحقبة التنفيذ.“

وغادرنا كوفي عنان في عام الذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا – وهما عملاقان في تاريخ البشرية، ينبغي الاحتفاء

بإرثهما معا. فقد كانا تجسيدا لمبادئ إنسانيتنا المشتركة وعالمية القوانين والقيم والمبادئ التي ينبغي أن نرتكز عليها كأساس لجهودنا المشتركة.

ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه توجيه الشكر الحار لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير فويسلاف شوتس، على عرض التقرير السنوي للمجلس (A/73/53 و A/73/53/Add.1)، وعلى قيادته القديرة لأعمال المجلس في عام ٢٠١٨، بما في ذلك جهوده من أجل تعزيز فعاليته. والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة مجلس حقوق الإنسان واستقلاليته منذ إنشائه، وما زال يفعل ذلك.

وانقضى اثنا عشر عاما منذ أنشأت الجمعية العامة المجلس، وقد تحقق الكثير. ومجلس حقوق الإنسان يتأقلم مع الحقائق الجديدة وينجز أجزاء مختلفة من ولايته.

وقدَّمت المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان بيانها الأول أمام مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر، وذكّرتنا فيه جميعا بأن حقوق الإنسان هي أنجع علاج للجراح ووسيلة لتعزيز القدرة على الصمود. والاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون الوثيق معها ومع مكتبها مثلما تعاون مع سلفها.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر انتخبت الجمعية العامة ١٨ عضوا جددا في المجلس. وينطوي العمل ضمن عضوية المجلس على مسؤوليات هامة. وينص القرار ٢٥١/٦٠ على أن يلتزم الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن يتعاونوا مع المجلس تعاونا كاملا. وإذ نهنئ الأعضاء الجدد، فإننا نذكرهم أيضا بأن يولوا الأهمية الواجبة لحالة حقوق الإنسان في بلدانهم وأن يتعاونوا مع آليات المجلس على تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للجميع دون أي تمييز.

ومع أنه ليس هناك سجل مثالي لحقوق الإنسان لأي من الدول، فإننا نتوقع من الأعضاء المنتخبين حديثا على وجه الخصوص أن ينخرطوا في أعمال مجلس حقوق الإنسان بروح من التأمل الذاتي بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانهم، فضلا عن التصدي لجميع شواغل حقوق الإنسان المعروضة على المجلس على أساس كفاءتهم هذه. وندعو أيضا جميع الدول والجهات المعنية الأخرى إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة بوصفها وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونغتنم هذه الفرصة لندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى توجيه دعوة دائمة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الخاصة للمجلس.

وفي ٢٠١٨ جدد مجلس حقوق الإنسان التزامه بتحسين كفاءته تحت القيادة القديرة للسفير شوتس، وبفضل جهود الميسرين المشاركين. وقد أسفرت تلك العملية الجارية عن نتائج إيجابية، بما في ذلك تبسيط عدد كبير من القرارات المقدمة وإحالة بعض القرارات الموضوعية على أساس النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات. ويتيح ذلك قدرا أكبر من المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة، فضلا عن أنه يتيح حيزا أكبر للحوار وتعزيز الملكية.

والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما راسخا بعملية تعزيز كفاءة المجلس، وسيواصل المشاركة بشكل بنّاء في عملية تفكير وحوار واستعراض إقليمية شاملة للجميع في جنيف بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، والتركيز على أساليب عمل المجلس وكفاءته وفعاليته وتأثيره. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن من الأهمية بمكان مواصلة تحسين أوجه التآزر بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، إلى جانب كفالة احترام ولاية مجلس حقوق الإنسان واستقلاله وعمله في الوقت نفسه. ونرحب علاوة على ذلك، بالاتساق بين عمل المجلس واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة لضمان توفير التمويل الكافي للأنشطة المأذون بها من مجلس حقوق الإنسان على النحو الواجب.

ويجب التفعيل الكامل لولاية المجلس المتعلقة بالإسهام – عن طريق الحوار والتعاون – في منع انتهاكات حقوق الإنسان

والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، كي تترجم آلية الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة. ويمكن استخدام آليات المجلس القائمة بشكل أفضل حتى تؤدي الدور الوقائي المنوط بها بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق إحالة التقارير وغيرها من المواد ذات الصلة إلى مجلس الأمن عند الاقتضاء. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة الإسهام في التنفيذ الكامل لولاية مجلس حقوق الإنسان الموسعة المنوطة به بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ من خلال العملية الجديدة المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣٨ لتقييم الكيفية التي يمكن بها أن يحسن تنفيذ ولايته الوقائية.

وخلال دورة المجلس المعقودة في أيلول/سبتمبر، أدلى الاتحاد الأوروبي ببيان حظي بتأييد كل من أرمينيا، أستراليا، ألبانيا، أوكرانيا، آيسلندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جورجيا، سنغافورة، غانا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، اليابان، يشير إلى القواعد والممارسات الراسخة والأفرقة العاملة الحكومية الدولية، في جملة أمور، وإلى مسؤولية من يتولون قيادة عملية استئناف المجلس تجديد برنامج عمله لضمان أن تجسد جهوده وموارده الإرادة الديمقراطية للدول الأعضاء في المجلس، فضلا عن خضوعه للمساءلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإدانة القوية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان للتمييز والعنف الجنساني ضد النساء والفتيات في جميع أشكاله على شبكة الإنترنت وخارجها، في المجالين العام والخاص. ونؤيد بقوة الدعوة الموجهة إلى الدول لوضع سياسات شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية واللوائح التنظيمية، فضلا عن إلغاء جميع القوانين والسياسات التي تجرم تصرفات النساء والنساء حصرا أو بشكل غير متناسب أو أي سلوكيات تنطوي على تمييز ضدهن لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك العادات أو التقاليد أو التفسيرات الثقافية أو الدينية التي تتعارض مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. ونشعر بالارتياح للقرارات الداعية إلى إدماج حقوق النساء والفتيات في جميع أشكال العمل الإنساني، فضلا عن الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الإنمائية المستدامة. ونحث جميع الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية على ضمان تقيد جميع عملياتها وإجراءاتها بمبادئ المساواة وعدم التمييز، وأن تسعى إلى تعزيز تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان في جميع المجالات.

ويؤدي المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان دورا فعالا في عمل المجلس وآلياته. وليس مقبولا استهداف الجماعات أو الأفراد الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو يتناقض تماما مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة أي من أعمال العنف والمضايقة والتخويف أو الانتقام أو التهديد بذلك. ويكتسي تمكين الأفراد والجماعات من الإعراب عن شواغلها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والآليات الأخرى دون خوف من الانتقام أهمية بالغة لعمل تلك الآليات وقدرتها على الوفاء بولاياتها. وتقتضي مسألة الأعمال الانتقامية اتباع نهج متسق إزاءها على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويقينا فإن جميع الدول الممثلة في هذه القاعة ملزمة بأن تبذل كل ما في وسعها لمنع تلك الأفعال. وفي هذا الصدد، فإن ممثلي المجتمع المدني شركاء هامون للدول وآليات حقوق الإنسان، فضلا عن دورهم في النهوض بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ونشدد على الأهمية الحيوية لمكافحة التخويف والأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين يسعون إلى التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها، والدور الذي يجب أن نضطلع به جميعا في كفالة التصدي الفعال لها. ونؤيد ولاية الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان وعمله في ذلك الصدد. ونرحب بعقد

جلسة التحاور الأولى بشأن هذه المسألة في إطار المجلس، فضلا عن الجهود المتواصلة المبذولة بشأن هذه المسألة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور المحوري الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في معالجة حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي أيلول/سبتمبر قدمت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار تقريرها النهائي (A/HRC/39/64) إلى المجلس. ويرسم التقرير صورة مروعة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار ويشير إلى احتمال ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في ولاية راخين. ويتمضن استنتاجات بشأن ارتكاب قوات الجيش والأمن جرائم ضد الإنسانية في ولايات كاشين وراخين وشان. وتشير الاستنتاجات أيضا إلى ارتكاب منظمات مسلحة تقوم على أساس عرقي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعليه، يرحب الاتحاد الأوروبي بأن تصرّف مجلس حقوق الإنسان انطلاقا من مسؤوليته عن التصدي لتلك الاستنتاجات البالغة الخطورة، وسعيه إلى المساءلة عنها من خلال القرار الذي اتخذه بإنشاء آلية لجمع الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي وحفظها وتحليلها، علاوة على تيسير الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة أمام المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره بإنشاء تلك الآلية بموجب القرار المشترك الذي قُدِّم للمرة الأولى في تاريخ المجلس – باسم الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي (قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٢٢). ونحن ممتنون على التعاون الوثيق والبناء للغاية بيننا ومنظمة التعاون الإسلامي طوال تلك العملية. ويدل ذلك على النتائج الهامة التي يمكن للمجلس أن يحققها عندما نعمل معا في مختلف المجموعات الإقليمية على الحالات التي نتشاطر فيها شواغل مشتركة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي ويدعو حكومة بوروندي إلى التعاون التام مع اللجنة وسائر الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وعلى النحو المنصوص عليه في القرار المؤسس للمجلس، فإنه يجب على أعضاء مجلس حقوق الإنسان التقيد بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي. ونكرر نداءنا العاجل إلى حكومة بوروندي أن تفعل ذلك. وندين جميع التهديدات الموجهة إلى أعضاء اللجنة. وندين أيضا جميع الأعمال الانتقامية التي تستهدف من يتعاونون معها.

ولا يمكن لأي من الدول تجاهل العواقب الوخيمة للأزمة في سوريا والانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه. ويجب تقديم أي انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة. وفي ذلك السياق، فإن التصدي المستمر من جانب المجلس لتلك الأزمة لا يزال هاما للغاية، على النحو الذي تبينه الجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد ولاية الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن والإبلاغ عنها ومواصلة الاضطلاع بعملية الاستقصاء الشامل لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وغيرها من ميادين القانون الدولي الواجبة التطبيق التي ترتكبها جميع الأطراف. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع آلية التحقيق بشأن اليمن.

وخلال السنة الماضية، أثبت مجلس حقوق الإنسان أيضا التزامه بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على تعزيز حقوق الإنسان إلى حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، ومالي، والسودان، والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا باتخاذ قرار بادرت به مجموعة من البلدان في المنطقة يطلب من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رصد حالة حقوق

الإنسان في فنزويلا. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب باستمرار الدعم المقدم إلى جورجيا وأوكرانيا.

كما أشارت الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين للمجلس بوضوح إلى ضرورة استمرار إيلاء الاهتمام للحالة المثيرة للقلق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحن على ثقة بأن المجلس سيظل يرصد عن كثب الحالات التي يمكن أن تحدث فيها أثرا المساعدة التقنية وبناء القدرات، وسيتخذ إجراء عند الاقتضاء. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تمكين آليات الرصد الدولية لحقوق الإنسان من الوصول دون عوائق إلى جميع الأقاليم .

ونرحب بإبقاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مدرجة على جدول أعمال المجلس، مما سيكفل رصدها على نحو دقيق قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. ونرحب أيضا بمواصلة تقديم المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات للجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال استمرار تقديم الدعم التقني إلى التحقيقات الوطنية والآلية الخاصة للمساءلة وإحقاق العدالة فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في منطقة كاساي. ونود أن نشدد على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية شروط أساسية لضمان مصداقية الانتخابات وطابعها السلمي والشفاف والجامع، وهي تتطلب تنفيذ خطوات هامة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة.

إن عضوية بلد من البلدان في المجلس تزيد من مسؤوليته عن التعاون مع آلياته والتمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أسفه بصورة خاصة لمحاولة أي دولة من الدول الأعضاء، لا سيما الدولة العضو في مجلس حقوق الإنسان، منع عقد جلسة إحاطة إعلامية يأذن بها المجلس من قبل لجنة تحقيق، ناهيك عن إطلاق التهديدات أو البيانات التحريضية خلال هذه الإحاطة الإعلامية. وكما قال المفوض السامي، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تظهر الاحترام للمؤسسات ومختلف الهيئات والقوانين والآليات التي أنشأتها المنظمة.

كما نرحب بتمديد الولايات القطرية للمقررين الخاصين المعنيين بحالات حقوق الإنسان في ميانمار وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإريتريا وبيلاروس، وبتمديد ولاية لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان. ومن خلال بيانات مشتركة، تناول المجلس أيضا الحالات في كمبوديا والفلبين ونيكاراغوا وملديف.

إن آليات مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نظام الإجراءات الخاصة وإنشاء آليات المساءلة والاستعراض الدوري الشامل، قد أسهمت إسهاما إيجابيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ومن خلال ما يقدمه المجلس من مساعدة تقنية وفي مجال بناء القدرات، ساعد البلدان على مواجهة الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان ووضع السياسات لحماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها الدولية.

وآليات مجلس حقوق الإنسان هي الدواء الشافي الذي يمكنه علاج الجراح وتطوير القدرة على الصمود. وسيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدورها في التواصل مع آليات المجلس وجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تقديم مشاريع قرارات بشأن حقوق الطفل، مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبشأن حرية الدين والمعتقد، وكذلك فيما يتعلق بالعديد من الحالات القطرية.

السيد أوبيما (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لقد كان يتوخى في البداية أن يكون مجلس حقوق الإنسان هيئة ستؤدي دورا هاما في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، استنادا إلى مبادئ التعاون البناء والحوار الحقيقي. ولود كان ذلك هو الدور الذي يقوم به المجلس بالفعل، لرحبنا به. بيد أن واقع الحال يختلف عن ذلك كثيرا بحيث لا يمكننا أن نرحب به. فإجراءات مجلس حقوق الإنسان تظل مسيسة على نحو مفرط وتتعثر بفعل

مبادرات لا يدعمها التوافق في الآراء. وهذه الحالة لا يمكن إلا أن تقوض الثقة في المجلس وقراراته وطابعها الموضوعي.

وفي ضوء هذه الحالة، فإن بيلاروس تدعو إلى زيادة تطوير عمل الآليات التعاون في المجلس وغيرها من أشكال الحوار، مثل الاستعراض الدوري الشامل. وقد كفل إجراء الاستعراض الدوري الشامل الحصول على الدعم العام من خلال معايير صريحة وواضحة تنطبق بشكل موحد على جميع الدول. وفي الوقت نفسه، فإن المبادرات القطرية، التي يبصم عليها المجلس، تستند إلى الآراء والتقييمات الذاتية لبعض الدول أو مجموعات الدول. وعمليات العديد من الإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان يجب أن تستند أيضا إلى التعاون والحوار مع الدول.

ومن دواعي الأسف أن بعض الإجراءات الخاصة تتسم بالتحيز في عملها وتخضع للتأثير الخارجي. ونعتقد أن من الأهمية بمكان الحد من مستوى المواجهة عندما يكون بلد من البلدان موضوع النظر في حالة قطرية. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان إنهاء الممارسة المتمثلة في إدراج المسائل الخاصة ببلدان محددة للنظر فيها في إطار جدول الأعمال المواضيعي لمجلس حقوق الإنسان. ومن غير المقبول أن التقارير المتعلقة بحالات قطرية محددة ينبغي أن تعدها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دون ولاية تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتقرير المجلس المعروض علينا اليوم (A/73/53 و A/73/53 Add.1) يجسد تماما المشاكل التي أشرت إليها. وبما أن التقرير يتضمن قرارات غير مقبولة من بيلاروس، فإن وفد بلدنا لا يمكنه أن يؤيد تلك الوثيقة.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): يجدد وفد بلادي، الجمهورية العربية السورية، موقفه الثابت والرافض لتسييس قضايا وآليات حقوق الإنسان، واستخدامها كأداة سياسية لخدمة مصالح بعض الدول النافذة في هذه المنظمة، واستهداف دول أعضاء بعينها، من بينها بلادي، لغايات لا صلة لها بالقانون الدولي ولا بميثاق الأمم المتحدة ولا بصكوك وقيم حقوق الإنسان.

كما يرفض وفد بلادي بشدة التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بازدواجية في المعايير وانتقائية فاضحة معيبة تتمثل في التركيز على دول معينة وتجاهل جرائم عدوان وجرائم حرب ودعم للإرهاب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها بعض حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة، منفردة تارة، وتحت غطاء تحالفات دولية لا شرعية تم تأسيسها خارج إطار الأمم المتحدة تارة أخرى. ومن بين هذه التحالفات اللا شرعية، التحالف اللاشرعي الذي تقوه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يرتكب الجرائم، الواحدة تلو الأخرى، بحق المدنيين في بلادي، ويدمر البنى التحتية المدنية، بما فيها المشافي والمدارس والسدود والجسور، دون رادع أخلاقي أو خشية من أي مساءلة.

إن قضايا حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، والتعامل معها يقتضي الالتزام التام بالمهنية والمصداقية والموضوعية والحياد، والابتعاد عن ممارسات معيبة كممارسات التلفيق والاستعداء والمجابهة وكيل الاتهامات ومحاولات العزل.

وفي هذا السياق، يدين وفد بلادي وبشدّة الضغوط التي تُمارسها بعض الحكومات المعروفة على آليات حقوق الإنسان، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان، من خلال الانسحاب من تلك الآليات أو التهديد بالانسحاب منها، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية والمالية على تلك الهيئات وقطع التمويل عنها للتغطية على الجرائم التي ترتكبها تلك الدول ذاتها وحلفاؤها الذين يدورون في فلكها. كما ندين محاولات المساس ببنود جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان بما يخدم أهداف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. ويرفض وفد بلادي أيضاً محاولات الخلط في الولايات بين ولاية مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بما يخدم أجندات خاصة لبعض الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ويشدد وفد بلادي سورية على ضرورة وضع حد للجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أهالي الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وكذلك الوقف الفوري لجرائم التحالف الدولي اللاشرعي في بلادي وممارساته الداعمة للإرهاب. وفي هذا الإطار، نشير إلى تدمير التحالف اللاشرعي لمدينة الرقة بشكل كامل، واستخدامه الأسلحة المحظورة بحق المدنيين، ومنها الفوسفور الأبيض وغيره.

وقد تم بالأمس العثور على مقابر جماعية تضم رفات وجثامين ما يزيد عن ٤ ٠٠٠ سوري، معظمهم من الأطفال والنساء، قضوا جراء اعتداءات هذا التحالف اللاشرعي. وبطبيعة الحال وللأسف، فإن هذه الجرائم وجرائم التنظيمات الإرهابية وممارسات الدول الداعمة للإرهاب لن تجد طريقها إلى تقارير مجلس حقوق الإنسان ولا إلى تقارير الأمم المتحدة في ضوء التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير التي يشهدها ملف حقوق الإنسان، وذلك رغم مئات الرسائل التي نوجهها ورغم ما يدعيه الكثير من ممثلي الدول الأعضاء في هذه المنظمة من حرص على حقوق الإنسان وعلى سيادة القانون. هذا الأمر يستدعي تحركاً عاجلاً تحت مظلة الأمم المتحدة، واعتماد خطوات جدّية حازمة لإعلاء قيم المساواة بين الدول والقانون الدولي والميثاق بشكل فعلي. وتمثل الذكرى السنوية السبعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة هامة للمراجعة والإصلاح.

استمعنا قبل قليل إلى بيان الاتحاد الأوروبي، الذي تضمن إشارة إلى ما أسماه أوضاع حقوق الإنسان في بلادي سورية. وفي هذا الإطار، يجدد وفد بلادي سورية مطالبته الدول الأوروبية بإعلاء صوتها ضد حكومات الدول المعروفة الداعمة للإرهاب، وعدم الاكتفاء بالحديث عن هذه المسائل خلف الأبواب المغلقة. فهذا معيب! فالناس تدفع ثمن الصمت من دمائها.

ولا بد من اتخاذ إجراءات حازمة لمنع الإرهاب ووقفه، وليس خلف الأبواب المغلقة ولا من خلال الصفقات.

كما نُطالب برفع التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي يعاني منها السوريون، والتي تمثّل انتهاكاً لحقوقهم وعقاباً جماعياً تفرضه أوروبا وغيرها يتناقض ومبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق ومبادئ العدالة. كما نطالب الدول الأوروبية الأعضاء في التحالف اللاشرعي بالانسحاب منه بشكل فوري والنأي بأنفسها عن الجرائم التي يرتكبها هذا التحالف وعن انتهاكاته الوحشية لحقوق الإنسان وجرائمه بحق المدنيين السوريين.

كما نشدد على ضرورة منع تنامي خطابات العنصرية والكراهية والتطرف، والممارسات العنيفة المرتبطة بها، لا سيما إزاء اللاجئين والمهاجرين بمن فيهم السوريون، والكف عن تسييس العمل الإنساني والتنموي وعدم ربطه بشروط مسيسة تتناقض جملة وتفصيلاً مع مبادئ العمل الإنساني والتنموي، ودعم جهود الدولة السورية الرامية إلى ضمان عودة اللاجئين والمهجّرين بشكل آمن وبكرامة إلى وطنهم سورية.

السيدة المرموري (ليبيا): بداية، يود وفد بلادي أن يتقدم بجزيل الشكر إلى السيد فويسلاف شوتس، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/73/53 و A/73/53/Add.1) والذي أحطنا به علماً. ويعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل موزمبيق باسم المجموعة الأفريقية.

في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها، إلا أنه يعترينا القلق من محاولة البعض تسيس هذه القيم واستغلالها في خدمة أغراض سياسية، وفرض ثقافته على مجتمعات أخرى، لذلك نؤكد على ضرورة احترام التنوع الثقافي والاجتماعي بين الشعوب. وفي هذا الإطار، تجدد بلادي التأكيد على الاحتفاظ بحقها السيادي في الرفض أو التحفّظ على أية صكوك دولية تتضمن نصاً أو لغة تتعارض

مع مرجعياتها وتشريعاتها الوطنية النافذة، وأيضاً نرفض المحاولات الرامية إلى تضمين القرارات لمفاهيم لا تحظى بتوافق كافة الدول الأعضاء أو غير مدرجة في المواثيق الدولية ذات الصلة.

وعند الحديث عن مفاهيم حقوق الإنسان، لا يسعنا إلا أن نتطرق إلى ظاهرة الهجرة غير القانونية، وما يتعرّض له المهاجرون غير القانونيين من استغلال وانتهاك للحقوق، الأمر الذي أصبح محطّ اهتمام كبير لدى العديد من الدول والمنظمات الدولية والحقوقية. وليبيا، باعتبارها ضحية كدولة عبور للهجرة غير القانونية، تشاطر شواغل هذه الدول وتسعى لمعالجة تدفق المهاجرين غير القانونيين لمنع ما يتعرضون له من تجاوزات واستغلال من قبل شبكات تهريب البشر، والحد من المخاطر التي تلحق بهم عند عبورهم الصحراء دخولاً إلى ليبيا، وعند ركوبهم البحر خروجاً منها للوصول إلى أوروبا.

إن بلدي من أكثر الدول المتضررة من ظاهرة الهجرة غير القانونية، خاصة خلال هذه المرحلة الانتقالية التي تتسم بطبيعتها بضعف مؤسسات الدولة وتراجع عوائد صادراتها، وما يخلّفه ذلك من آثار سلبية على اقتصاد البلاد، وقدرة الدولة على التعاطي مع التحديات المرافقة للأزمة، بما في ذلك الملف المرتبط بهذه الأزمة وهو مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، لم تدخر بلدي جهداً للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، رغم كل التحديات الأمنية والمالية والسياسية التي تواجهها، ونذكر على سبيل المثال التعاون القائم بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية، والتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المدنية للمساعدة في إدارة الحدود المتكاملة.

وفي إطار التعاون مع دول الجوار، وقعت ليبيا خلال هذا العام اتفاقيتي تعاون مشترك في مجال تأمين الحدود وضبطها، مع كل من السودان وتشاد والنيجر، للحد من نشاطات عصابات تهريب البشر والجماعات الإرهابية. وقامت، على الصعيد الوطني، بوضع استراتيجية ترمي إلى معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الهجرة غير القانونية وتحسين أوضاع المهاجرين، حيث تم إقفال ١٨ مركز إيواء من أصل ٥٣ مركزا. كما تم إعداد برامج العودة الطوعية للعديد من المهاجرين لأوطانهم الأصلية، وبرامج إعادة توطينهم في بلد ثالث.

وفيما يتعلق بإنقاذ أرواح المهاجرين الذين يتعرضون لخطر الغرق في مياه البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الليبية، يبذل حرس السواحل الليبي، رغم الإمكانيات المحدودة، جهودا كبيرة في عمليات البحث والإنقاذ، حيث يتم تسيير دوريات على مدار اليوم. كما تم إنشاء ١٠ نقاط ساخنة، على طول الساحل الليبي تستخدم في استقبال المهاجرين الذين يتم إنقاذهم من خطر الغرق. وبالفعل تم إنقاذ الآلاف من المهاجرين، من بينهم نساء وأطفال.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن بلدي لا يزال يعاني من التداعيات السلبية لظاهرة الهجرة غير القانونية، التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة وأن ليبيا تمر في الوقت الحالي بظروف استثنائية صعبة زادها موضوع تدفق المهاجرين تفاقما، وأثقل كاهل الدولة. فليبيا بلد عبور للهجرة غير القانونية، والتي كان من بين أهم أسبابها تقاعس الدول المصدرة للهجرة في ضبط حدودها وتلكؤ دول المقصد في إيجاد حلول جذرية وفاعلة لمعالجة هذه الظاهرة.

إن الحل الجذري لظاهرة الهجرة غير القانونية يكمن في معالجة الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى ترك أوطانهم، وليس التركيز على البعد الأمني لمعالجة هذه الظاهرة، وهو تحد يتطلب موقفا دوليا جماعيا حازما لمساعدة البلدان الفقيرة المصدرة للهجرة على تنفيذ برامج تنموية تتيح لهم فرص تحسين أوضاعهم المعيشية، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل في هذه البلدان.

وفيما يتعلق بمشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمقرر أن يعتمده المؤتمر الحكومي الدولي في

مراكش بالمملكة المغربية في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، وفي الوقت الذي نتفق فيه على الحاجة الملحة لحماية حقوق المهاجرين قدر المستطاع، إلا أن بلدي يود أن يعطى مشروع الاتفاق مساحة أكبر لمعالجة هذه الظاهرة.

ومن هنا نناشد المجتمع الدولي، خاصة دول المصدر والمقصد، ألا تغض الطرف عن ظاهرة الهجرة غير القانونية، وأن تعمل على تحمل كافة مسؤولياتها تجاه هذا الملف، وألا تحمل المسؤولية لبلد عبور كليبيا، هو ضحية لهذه المشكلة وليس سببا فيها.

ويؤكد بلدي أن الملاحظات الواردة في التقرير، المتعلقة بالتجاوزات التي عادة ما تصاحب مراحل النزاعات وما بعد النزاعات، هي ليست تجاوزات ممنهجة وإنما انتهاكات تقوم بها عصابات متعددة الجنسيات، طالت بعض المهاجرين غير القانونين والمواطنين على حد سواء، مستغلة المرحلة الانتقالية الهشة، ولا يمكن نسبتها لحكومة بلدي التي تسعى للتغلب عليها وملاحقة المجرمين ومنع إفلاتهم من العقاب.

وفي هذا الصدد، تتطلع السلطات الليبية إلى المساعدة الدولية في الخروج من الأزمة الأمنية التي يشهدها البلد في أسرع وقت ممكن، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لجهات إنفاذ القانون، بما يمكنها من القيام بدورها في تعزيز الأمن والاستقرار، والسيطرة على العوامل والظروف التي تنشأ في ظلها الانتهاكات والمخالفات للقانون الدولي الإنساني.

ختاما، يشدد بلدي على أهمية احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، والتزامه بكافة الصكوك الدولية التي تعد ليبيا طرفا فيها. ونؤكد على حرص الحكومة الليبية على دعم جهود المصالحة الوطنية الشاملة، والسعي لبسط الأمن والاستقرار في كافة ربوع ليبيا.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه للتقرير الشامل والمفيد عن أعمال مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1).

لقد أخلص مجلس حقوق الإنسان مرة أخرى في أداء دوره بصفته هيئة حقوق الإنسان الرئيسية والدائمة التابعة للأمم المتحدة. وتمثل المجموعة المتنامية من الإجراءات الخاصة والآليات التابعة له إنجازات رئيسية، كما هو الحال بالنسبة للاستعراض الدوري الشامل، الذي يجب الحفاظ على نزاهته وطبيعته العالمية. وبصفتنا مؤيدا قويا لمجلس حقوق الإنسان، نرى أيضا مجالا كبيرا للتحسين في عدد من المجالات. فعلى نحو ما أشار متكلمون آخرون، لم تنفذ جميع أحكام القرار المؤسس للمجلس ٢٥١/٦٠ في الممارسة العملية. وعلى نحو ما تنص الفقرة ٩ من القرار، ”يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان“.

وهذا التزام سياسي ملزم لأعضاء الجمعية العامة. ويجب على الدول الوفاء بتلك المسؤولية عند انتخاب أعضاء في المجلس. وندعو جميع الدول إلى تجديد هذا الالتزام علنا، وتكييف ممارساتها الانتخابية وفقا لذلك. ومن أجل المساعدة على تعزيز مهمة المجلس وأعماله اليومية، ينبغي ألا يتم انتخاب الدول التي لا تستوفي هذه المعايير في المجلس. وما برحت ليختنشتاين تتبع هذه الممارسة على نحو مستمر، حتى في الحالات التي تقدم فيها المجموعات الإقليمية شهادات بحسن الممارسات من أجل الانتخابات. وسيعمل الاتساق في تنفيذ هذه السياسة من جانب الآخرين على المساعدة في حماية المجلس من شن هجمات سياسية عليه وزيادة فعاليته في أعماله اليومية.

وتؤيد ليختنشتاين الدعوات المنادية بتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في عمل المجلس والجهود المبذولة لمراجعة أساليب عمله وتحديد الأولويات. وفي المستقبل، ينبغي للمجلس أن يستفيد من الخبرات وأفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي أن يستفيد من القرار ٢٥١/٦٠ والقرار

٢٨١/٦٥ بشأن استعراض مجلس حقوق الإنسان. ويجب الحفاظ على التفاهمات التي تم التوصل إليها بأوسع توافق ممكن في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في تلك العمليات، ولا سيما في مجال العلاقة المؤسسية مع الجمعية.

وقد وجدت شواغلنا الطويلة الأمد بشأن الحالة في ميانمار الإعراب المأساوي والكامل النطاق في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/64). لقد ارتكبت أنماط ثابتة من الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي، على نطاق واسع ونتيجة لما يبدو أنه سياسة تتبعها السلطات. وفي ضوء تفشي ثقافة الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني، ترى البعثة أن الزخم اللازم لتحقيق المساءلة يجب أن يأتي من المجتمع الدولي. وتوصي بضرورة التحقيق مع المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وملاحقتهم قضائيا. ونشيد بالموقف الواضح لبعثة تقصي الحقائق المتمثل في أنه ينبغي إحالة هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها المحكمة الدائمة المكرسة للتعامل مع أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

ونرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة، بإنشاء آلية مستقلة لجمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي في ميانمار منذ عام ٢٠١١ وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملف لتيسير الإجراءات الجنائية وتسريعها. ونشيد بحقيقة أن المجلس قد اعتمد هذا الشكل الحديث والمبتكر بغية النهوض بالعدالة، ونشجع التعاون الوثيق والاستفادة من أفضل الممارسات عند إنشاء الآلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحيل الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. إلا أنه، وفي غياب هذه الإحالة – وهو الذي، للأسف، من المرجح أن يكون هو الحال – هناك خيارات أخرى متاحة للدول. أما الاستنتاج الذي خلصت إليه الدائرة التمهيدية للمحكمة بأن المدعية العامة يمكن أن تمارس ولاية قضائية على جريمة الترحيل القسري للروهينغيا إلى بنغلاديش فيفتح طريق مباشر صوب تحقيق العدالة من خلال تقديم إحالة من جانب الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بموجب المادة ١٤. كما نرحب بأنه قد تم إطلاع مجلس الأمن على النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، وهي خطوة أولى صغيرة في اتجاه عكس مسار إنكار الواقع في مجلس الأمن.

ويضطلع المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان بدور هام ومشروع في تعزيز جميع حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي والدعوة إلى إعمالها.

فهم ينخرطون في العمل مع الحكومات ويسهمون في الجهود الرامية إلى تنفيذ واجبات الدول والتزاماتها. ويسرنا أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليختنشتاين، المنشأة وفقا لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تعمل الآن بكامل طاقتها وتسهم في إذكاء الوعي والخطاب العام واحترام حقوق الإنسان.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الزيادة الكبيرة في عدد التهديدات وأعمال التخويف والمضايقة والهجمات ضد الأفراد والجماعات والجمعيات التي تسهم في القضاء الفعال على جميع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب والأفراد. وندين بشدة الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، رداً على انخراطهم مع أنظمة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية. ونشعر بقلق عميق إزاء تزايد عدد الاعتداءات على الصحفيين، بما في ذلك سجنهم بصورة تعسفية وقتلهم. ويجب أن يكون تعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة إفلات مرتكبي الهجمات ضدهم من العقاب أولوية بالنسبة لكل دولة عضو بلا استثناء وعنصرا أساسيا في عمل الأمم المتحدة.

السيدة الصُباح (الكويت): أود، بداية، أن أهنئ السيدة ميشيل باشليه على توليها منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، متمنيين لها كل التوفيق. كما نقدر جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان السابق الأمير زيد بن رعد الحسين في العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان خلال فترة ولايته.

إن مناقشة البند ٦٩ ضمن جدول أعمال الجمعية العامة يُعد من الأولويات التي يجب أن يتم متابعتها بشكل حثيث ودقيق نظرا لما يشهده عالمنا من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بسبب النزاعات والصراعات الدامية في الكثير من بقاع العالم، على الرغم من احتفالنا هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن دولة الكويت تشكر مجلس حقوق الإنسان على هذا التقرير الهام (A/73/53 و A/73/53/Add.1). وتشجع الشراكة والتعاون البناء من أجل تعزيز وصون حقوق الإنسان واحترام اختيار المبادئ والقيم المناسبة للمجتمعات. كما أنها ترفض محاولة فرض الثقافات والمبادئ على الشعوب تحت شعار حقوق الإنسان، وتحث على مساواة كافة الحقوق في الأهمية ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية. إن بلادي تدرك حجم التحديات والصراعات التي يواجهها المجتمع الدولي في سبيل تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للأشخاص بما يتفق مع كافة الصكوك والمواثيق الدولية ذات الصلة، وحق الجميع في التنمية. كما تؤمن بلادي بالحق في العمل وتوفير الغذاء والعلاج والتعليم والمساواة بين الجنسين، وجميعها لن تتحقق بمعزل عن السلم والأمن الدوليين.

التزاما بحقوق الإنسان، أنشأت دولة الكويت العديد من المؤسسات والآليات الوطنية ذات الصلة، ومنها الهيئة العامة لمكافحة الفساد ولجنة شؤون المرأة بمجلس الوزراء ولجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة والديوان الوطني لحقوق الإنسان والهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها. ولا يفوتنا أن نُذكر بأن الدستور الكويتي يحفظ كرامة الأشخاص وحقوقهم. وهذا لا يمنع من تطوير الأوضاع، مثل التوقيع على عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بشأن تحسين جودة العمل والأعمال.

وفي هذا السياق، تدين دولة الكويت وبشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان واختراقات القانون الدولي من قبل كافة أطراف النزاعات في مختلف مناطق العالم. والهجمات التي تستهدف عمدا المدنيين في الأعمال العدائية وتجنيد الأطفال والعنف الجنسي والعرقي وغيره والقتل والتشويه. كما تدين دولة الكويت استهداف المنازل والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة والبنية التحتية من قبل أطراف النزاعات.

تؤكد دولة الكويت إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. ولذلك، نجدد دعمنا لتعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الأعمال المنظمة لنهب الممتلكات الثقافية وتهريبها وسرقتها والاتجار غير المشروع بها. وانطلاقا من ذلك، فإن بلادي عضو في مجلس إدارة صندوق التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع. ونشيد بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن الحفاظ على الآثار في مناطق النزاع. ونشيد كذلك بدور مجلس حقوق الإنسان وجهوده الرامية إلى حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

ومن جانب آخر وفي إطار التزام دولة الكويت بتنفيذ التوصيات المقدمة إليها ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل وحرصها على تعزيز التعاون القائم مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ستستقبل في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري مقررة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تشيد دولة الكويت بجهود بعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار على تقريرها (A/HRC/39/64) بشأن الانتهاكات المرتكبة هناك، وتقديمها إحاطة إلى مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (S/PV.8381). وذلك يُعد خطوة هامة في

الطريق الصحيح للسعي إلى تحقيق المساءلة. كما إننا نتطلع إلى اضطلاع المجلس بدوره في هذا الشأن.

كما تدين بلادي وبشدة انتهاكات القوات الإسرائيلية الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني وتحديها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٢٨- الذي يدين انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي في سياق الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ونطالب بتحقيق دولي مستقل في تلك الانتهاكات.

وفي الختام، إن بلادي تعد تقريرها الوطني الثالث ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٩، تأكيدا منها على اهتمامها بشكل خاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحث على ضرورة احترام المبادئ الواردة في المواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة. وتطالب المجتمع الدولي بتضافر الجهود والمزيد من المناقشات البناءة والتعاون فيما بينه.

السيد سكوكنك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد فويسلاف شوتس، على تقديم تقرير المجلس (A/73/53 وA/73/53/Add.1)، والذي يقدم لنا وصفا دقيقا للأعمال الأساسية للمجلس الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

تقدر شيلي مجلس حقوق الإنسان بوصفه الجهاز الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة المسؤول عن التعاون والحوار وبناء التوافق في الآراء بشأن الركيزة الأساسية التي تمثلها حقوق الإنسان. ونعلم أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة والحساسة ليس بالأمر اليسير، وهو يكون أكثر صعوبة حينما تجتمع العديد من الجهات الفاعلة داخل ذلك الجهاز – من الدول إلى المجتمع المدني ومن المنظمات الدولية إلى الأفراد – بحثا عن أرضية مشتركة لإبرام اتفاقات تسمح بحماية البشر وحقوقهم في جميع أنحاء العالم. وهذا التعدد يمثل أيضا، على أي حال، أحد أعظم نقاط قوة المجلس.

فما فتئ مجلس حقوق الإنسان يعمل منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٦ على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص في جميع أنحاء العالم ويسعى إلى الاستجابة لاحتياجات ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والتخفيف من هذه الاحتياجات.

يجب تقوية وتعزيز هذا العمل. ووفقا للأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠، يجب على الدول اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تحترم عمل المجلس، بما في ذلك القرارات والإجراءات الخاصة وآليات التحقيق، وعلى المجتمع الدولي أن يحميها. وعلاوة على ذلك، يجب على تلك الدول التي تحظى حالات حقوق الإنسان فيها باهتمام المجلس وإجراءاته أن تحترم عمل المجلس وأن تيسر بالكامل تنفيذ قرارات تلك الهيئة.

نلاحظ بخيبة أمل الأزمات الإنسانية وحقوق الإنسان حول العالم، والمتضمنة في مئات القرارات والمقررات والإجراءات الخاصة التي اتخذها المجلس في جلسات هذا العام. إن عبء العمل الهائل الملقى على كاهل المجلس، والذي من سوء الطالع يرتبط بأزمات متعددة، يمثل تحديا يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى له، بدءاً بالجهاز ذي الخبرة في جنيف. في تلك المدينة، التي تضم آليات الحماية الدولية الرئيسية الشاملة، تجب مناقشة أفضل السبل لتحسين كفاءة وفعالية مجلس الأمن وتحليلها بطريقة شفافة وشاملة مع جميع الأطراف المعنية. ولا بد من أن يشمل ذلك مجموعات المجتمع المدني، والمقترحات التي تقدمها.

ستشارك شيلي وتدعم عملية تحسين المجلس، سواء بوصفها أحد نواب الرئيس الحاليين لتلك الهيئة أو بوصفها دولة مهتمة بالتقدم في النظام الدولي لحقوق الإنسان في المستقبل. ونحن نشكر حكومة سلوفينيا ورئيس مجلس حقوق الإنسان لإتاحة الفرصة لنا لتقديم تحليل متعمق للطريق المفضي إلى تحسين

تلك الهيئة، لتحقيق هدف عام ٢٠٢١، الذي وضع خلال المعتكف الذي عقده مجلس حقوق الإنسان قبل بضعة أسابيع في ليوبليانا. تمكن بلدي من أن يستنتج من هذا الاجتماع، أنه مع اقتراب حلول عام ٢٠٢١، سيجني المجلس المنفعة إذا ما أظهر أنه هيئة قوية ونابضة بالحياة وأساسية لا غنى عنها لمنظومة الأمم المتحدة.

نحن مقتنعون بأن من مسؤوليتنا تعزيز المجلس، في سياق مجتمع يواجه قضايا عالمية تحتاج إلى حلول عالمية. إن المسؤولية مهمة جدا في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالإعلان دليل إرشادي يلهمنا الاستمرار في العمل لضمان تمكن جميع الناس من نيل الحرية والمساواة والكرامة من دون أي تمييز، في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن.

أود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا أن بلدي سيواصل العمل ليكفل بأن يظل مجلس حقوق الإنسان الهيئة المختصة المتعددة الأطراف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

السيدة بافداج كورت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تؤيد سلوفينيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. أود الإدلاء بتعليقات إضافية بصفتي الوطنية.

في نهاية هذا العام، ستكمل سلوفينيا الفترة الثانية لعملها في مجلس حقوق الإنسان. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لعرض بعض مما يدور في خلدنا. إن حقوق الإنسان حجر الزاوية في السياسة الخارجية لسلوفينيا منذ حصولنا على الاستقلال في عام ١٩٩١. من خلال تجربتنا في السنوات الماضية، نقر بأن حقوق الإنسان أحد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها لسلوفينيا الإسهام بصورة بناءة ومطردة لتعزيز التطورات الإيجابية في المجال الدولي الأوسع نطاقا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هناك ترابطا قويا بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فلا يمكن أن يتحقق الأول والثاني من دون احترام صارم لحقوق الإنسان. وتؤيد سلوفينيا مبادئ عالمية حقوق الإنسان للجميع وعدم قابليتها للتجزئة وعدم قابليتها للتصرف وترابطها، بغض النظر عن أي ظروف شخصية.

إن مجلس حقوق الإنسان الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تتناول جميع قضايا حقوق الإنسان. فقد شاركت سلوفينيا بنشاط في أعمال المجلس منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. من دواعي الشرف لنا أن نعمل لفترة ثانية في هذا المنتدى العالمي الرئيسي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في السنوات الثلاث الماضية، ونحن نتطلع إلى عضويتنا القادمة. وحتى ذلك الحين سوف نظل دولة مراقبة استباقية.

أود أن أكرر أن سلوفينيا تعلق أهمية كبيرة على عمل وولاية المجلس، الذي يعمل بشكل جيد ولديه إنجازات جيدة. إنه حقاً صوت لا غنى عنه للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. فقد حقق المجلس في العقد الماضي تقدما هائلا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ بيد أنه يمكنه وينبغي له أن يعمل على نحو أوسع وأفضل. فلنتذكر أن المجلس يتحمل مسؤولية ثقيلة تتمثل في الاستجابة بفعالية للتحديات في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

لذلك يؤمن بلدي إيمانا راسخا بأنه ينبغي علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى زيادة قدرة المجلس على ترجمة الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء في جنيف إلى واقع ملموس. وفي ظل التحديات الراهنة لحقوق الإنسان في إنحاء العالم اليوم، من المهم للغاية إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لترجمة الإجراءات المتخذة في الغرفة رقم ٢٠ بقصر الأمم في جنيف إلى واقع ملموس. اسمحوا لي أن أذكر الجمعية بالتقدم المهم الذي حققناه في الاستعراض الدوري الشامل، والذي يعتبر من بين أروع قصص النجاح التي حققتها الأمم المتحدة، وما برحنا نعمل على الكيفية التي يمكننا بها تحقيق شيئ مماثل في الآليات الأخرى.

خلال ولايتنا استمعنا بعناية إلى الذين أعربوا عن قلقهم إزاء أعمال المجلس. كما هو الحال في أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، هناك مجال لمزيد من التحسين. وينبغي أن نسعى جاهدين لكي ندرج على نحو أكثر منهجية البعد الخاص بحقوق الإنسان في عملية منع نشوب الصراعات وإقامة تعاون أوثق بين نيويورك وجنيف. أننا نتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة بينما نستعد للاستعراض الرسمي المقبل لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٢١. كذلك لا تزال حقوق الإنسان إحدى الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة، ووفقا لذلك ينبغي لنا أن نفهم مجلس حقوق الإنسان ونستفيد منه.

نؤمن بقدرة المجلس على التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها، ونود أن نشيد بالرئيس الحالي للمجلس، السفير فويسلاف شوتس، على تفانيه وجهود الرامية إلى إنشاء هيئة أكثر كفاءة وفعالية. تؤيد سلوفينيا بقوة العمل الجاري في مكتب المجلس والهادف إلى زيادة الكفاءة وتحسين أساليب العمل. وفي رأينا أن الجهود الراهنة لمكتب المجلس ستفضي إلى مجلس لحقوق الإنسان أكثر كفاءة وفعالية ومن ثم أقوى. وسلوفينيا على استعداد لدعم الاستمرار في الجهود الجارية من أجل تعزيز مجلس لحقوق الإنسان، وزيادة كفاءته وتحسين أساليب عمله.

قالت المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان، السيدة باشيليت، في الدورة الأخيرة للمجلس،

”إن مناصرة حقوق الإنسان تصب في مصلحة جميع الدول. إن شعوبكم تسعى إلى تحقيق برنامج مشترك: الحقوق والتنمية المستدامة والسلام. ولا يمكننا إحراز تقدم نحو تلك الرؤية إلا بالعمل معا. وإذا ما قوضنا المؤسسات المتعددة الأطراف كهذه المؤسسة، فسوف نفشل في التصدي للتحديات التي تواجها شعوبنا.“

وعلى هذا الأساس، ستواصل سلوفينيا المشاركة في أعمال المجلس، بصفتنا دولة ذات مركز المراقب في المستقبل. كما سنشارك بصوره بناءة في المناقشات المتعلقة بكيفية تحسين عمل المجلس وأثره في الميدان في السنوات القادمة.

السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تحيط جمهورية إيران الإسلامية علما بتقرير مجلس حقوق الإنسان، على النحو الوارد في الوثيقتين A/53/293 و A/53/293/Add.1. كما نحيط علما بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد فويسلاف شوتس، ونود أن نشكره على عمله بصفته رئيس المجلس.

وتسلط إيران الضوء علي عمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان في إطار ولايتهما على الترتيب، في وقت لا يظهر فيه أي مؤشر على تراجع العنصرية، والاعتداءات التي تتعرض لها تعددية الأطراف، والشعبوية القومية، وأيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة والتعصب. وفي رأينا، لم يتم بعد استخدام المفوضية بالكامل كوسيلة للحوار والتعاون. فيما يتعلق بعمل المجلس، وللأسف، فقد زاد التسييس والتلاعب من عدم الثقة وقوّض فعالية المجلس وآليته للاستعراض الدوري الشامل. وكانت الفكرة الأولية الكامنة وراء آلية الاستعراض الدوري الشامل هي ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد في عمل المجلس، كما أشار السيد شوتس في الملاحظات التي أبداها في وقت سابق. ومن المؤسف أن بعض البلدان ما زالت تفضل العودة إلى الممارسة المختلة المتمثلة في طرح قرارات خاصة لبلدان معينة، التي لا تؤدي إلا إلى زيادة المواجهة في المجلس.

يتضمن تقرير المجلس، نتيجة للمبادرات غير البناءة التي اتخذتها بعض البلدان، إشارة إلى القرار ٣٠/٣٧، الذي اتُخذ ضد بلدي. فالقرار يشكل إحدى تلك الحالات التي تكشف أوجه القصور في المجلس وهو ليس إلا تجسيدا للمصالح السياسية القصيرة النظر لمقدمي مشروع القرار، فضلا عن إهدار الموارد المحدودة التي يمكن أن استخدامها بطريقة مجدية لتعزيز حقوق

الإنسان وحمايتها. ولذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية تنأى بنفسها عن ذلك الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نكرر موقفنا المتمثل في عدم الاعتراف وعدم التعاون مع الولايات التي أنشأها المجلس خارج نطاق آليات حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

ويسلم وفد بلدي بأهمية تعزيز كفاءه وفعالية المجلس ضمن إطار نصوص بناء المؤسسات المرفقة بقراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١ و ١٦/٢١. وفي هذا الإطار، يشدد وفد بلدي على أهمية الحفاظ على الهيكل الحالي لجدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما البند ٧ الدائم من جدول الأعمال.

ونرحب بفكرة تخفيض مدة حلقات نقاش مجلس حقوق الإنسان من ثلاث ساعات إلى ساعتين. كما نرحب بالقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في مجلس حقوق الإنسان بعقد حلقة نقاش عام ٢٠١٩ بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان تحت عنوان ”حقوق الإنسان في ضوء تعددية الأطراف: الفرص والتحديات والطريق إلى الأمام“. ولا يمكن أن يأتي العنوان في وقت أنسب.

وفي الوقت نفسه، ينظر وفدي بصورة سلبية إلى الأفكار المقترحة في إطار الجهود الرامية إلى زيادة فعاليه المجلس، والتي تنطوي علي تغييرات في هيكل الاستعراض الدوري الشامل. وهي تتضمن اقتراحاً للاستغناء عن اعتماد التقرير الختامي للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. كما أننا لا نتفق مع أي تخفيض في الوقت المخصص للدول في ممارسة حق الرد. ونرى أنه من الضروري القيام ب أي تعديل أو اتخاذ أي قرار بشأن الاستعراض الدوري الشامل في إطار الوثائق القائمة لبناء المؤسسات والقواعد الإجرائية ذات الصلة.

وبخصوص مسألة ترشيد قرارات مجلس حقوق الإنسان أيضا، يشدد وفدي على أهمية مجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات. ومن الضروري أيضا أن تنفذ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تدابير المتابعة بطريقة متوازنة وعادلة ومتكافئة.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي على أهمية زيادة التعاون والتفاعل بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة والجمعية العامة بهدف تحسين الفعالية، ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة تعاونية قائمة على الحوار.

السيدة آل ثاني (قطر): يطيب لي بداية أن أتقدم بالشكر لمعالي السيد فويسلاف شوتس، رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه لتقرير المجلس.

ونود أن أود ننتهز هذه الفرصة للتأكيد على أهمية ولاية مجلس حقوق الإنسان، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها عالم اليوم، من حيث تزايد النزاعات المسلحة، وأعمال الإرهاب والتطرف العنيف والتمييز، وما ينتج عنها من معاناة وفقر وتدفقات غير مسبوقة للاجئين حول العالم، والتي لها تأثيرات واضحة على حقوق الإنسان في كافة النواحي، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو المدنية أو الثقافية.

ضمن تنفيذ سياسة دولة قطر في مجال التعاون الدولي، فإنها تحرص على المساهمة الفعالة في الجهود الدولية الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، سواء من خلال المشاركة الفعالة في الهيئات الدولية ذات الصلة، أو توفير الموارد اللازمة لدعم عمل هيئات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتعاون معها، مثل استضافة دولة قطر لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، وانتهاجها لسياسة الباب المفتوح لاستقبال أصحاب الولايات التابعين لآليات المجلس.

وتحرص دولة قطر من خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان على المشاركة الفعالة والتعاون البناء مع الدول الأعضاء من أجل الاضطلاع بولاية المجلس على أفضل وجه، وأداء

مهامه وفق مبادئ الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وهي مستمرة بالالتزام بتعهداتها، وبالمساهمة الفعالة في الجهود التي يبذلها المجلس لتحسين معايير احترام حقوق الإنسان، ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة الفورية لها، وكذلك لتعزيز المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب.

تحظى مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان باهتمام كبير من قبل القيادة الحكيمة لدولة قطر، التي تعمل دون كلل على بناء دولة ومجتمع تصان فيهما كرامة وحرية الإنسان، وذلك وفقا لأحكام ومبادئ الدستور القطري، والتشريعات الوطنية التي تنسجم مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتلتزم بالصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف هذا العام الذكرى السبعين لاعتماده.

وانطلاقا من إيمان الدولة بأهمية الحق في التنمية، فقد حرصت على تضمين رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، للعديد من الأهداف التي تتعامل مع مسائل حقوق الإنسان في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تم ترجمتها أيضا في استراتيجيات التنمية الوطنية. كما تحرص الدولة على تعزيز المؤسسات الوطنية المتخصصة بحماية حقوق الإنسان، وحماية استقلاليتها، ومنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تعمل على نشر الوعي في المجتمع لفهم وممارسة الحقوق والواجبات، وتطبيق قيم العدالة الاجتماعية والتسامح، وتعزيز المساواة وعدم التمييز، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد رصدت، في سلسلة من التقارير المفصلة والموثقة والمدعمة بالإحصائيات، الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان الناجمة عن فرض الإجراءات القسرية الأحادية التعسفية وغير القانونية على دولة قطر منذ شهر حزيران/يونيو ٢٠١٧. كما أوضحت هذه التقارير آثار تلك الانتهاكات في عدة مجالات حيوية للأسر والأفراد والجماعات، سواء في دولة قطر أو في الدول التي فرضت هذا الحصار الجائر. إن فرض هذه التدابير يتنافى مع الالتزامات الدولية باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، مما يحتم على المجتمع الدولي إدانتها ورفضها.

يتضمن تقرير مجلس حقوق الإنسان قرارات بشأن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يعكس الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يستمر ارتكابها بحق الشعب الفلسطيني، وضرورة ضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف التي يكفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكذلك ففي ظل استمرار الآثار الخطيرة للأزمة السورية على حقوق الإنسان ومعاناة الشعب السوري الشقيق، فقد استجاب مجلس حقوق الإنسان بقرار يعالج تلك الأوضاع الخطيرة التي يواجهها المدنيون والانتهاكات المتعددة والمتواصلة للحقوق والحريات الأساسية، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات فعالة وعاجلة من المجتمع الدولي تتناسب مع خطورة تلك الانتهاكات. ويظل السبيل الأمثل لوضع حد لهذه الانتهاكات هو التوصل إلى حل سياسي للأزمة من خلال مفاوضات سورية برعاية الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أجدد التزام دولة قطر بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وأن أؤكد أننا لن ندخر جهداً من أجل الوفاء بتعهداتنا في مجال حقوق الإنسان. كما سنواصل تقديم الدعم لآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما يسهم في الارتقاء بحقوق الإنسان للبشرية جمعاء.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أود، بداية، أن أهنئ الأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس حقوق الإنسان، وكذلك الأعضاء الذين تم إعادة انتخابهم في المجلس، وأن أؤكد

على التزام دولة الإمارات، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بالمشاركة الفاعلة والتعاون البناء في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

لقد استمعت دولة الإمارات إلى العرض الذي قدمه رئيس مجلس حقوق الإنسان اليوم أمام الجمعية العامة. وتود في هذا الشأن التأكيد على التزامها بموجب القانون الدولي الإنساني وتعاملها بجدية مع التزاماتها. وتعرب دولة الإمارات عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن الأزمة اليمنية.

إن هذا العام يتزامن مع الذكرى السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يمثل فرصة لإدراك الأهمية التي تتسم بها هذه الوثيقة التاريخية والتي تزداد قيمتها بمرور الزمن، وخاصة في ظل ما تشهده المرحلة الحالية من تحديات لأوضاع حقوق الإنسان في مختلف مناطق العالم. وأود، في هذا السياق، أن أؤكد على التزام دولة الإمارات الثابت بتعزيز حقوق الإنسان محليا وإقليميا ودوليا وبما يتماشى مع أولياتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

وتؤكد دولة الإمارات على التزامها بمواصلة العمل كنموذج رائد للتغيير في المنطقة وكعضو فاعل في المجتمع الدولي، حيث ستواصل الدولة العمل على تطوير معاييرها المعنية بحقوق الإنسان ومواءمتها مع المعايير الدولية، إلى جانب الاستمرار في تعزيز وتطوير الآليات المختلفة لحماية حقوق الإنسان. وتحرص دولة الإمارات على تعزيز تعاونها مع أجهزة وآليات ولجان الأمم المتحدة لتقديم الدعم اللازم لها لأداء مهامها وأنشطتها في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. والتي ترى دولة الإمارات أنها منصة هامة وبناءة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء على صعيد إعمال حقوق الإنسان.

قامت دولة الإمارات باستعراض التقرير الدوري الثالث للدولة في مجلس حقوق الإنسان في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. حيث أبرزت بلادي الجهود التي بذلتها خلال الأربع سنوات ونصف الماضية والتطورات التي شملت الإطار التشريعي والقانوني وتعزيز الآليات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأفضل الممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أطلع وفد بلادي المجلس على ما تم تنفيذه من التوصيات التي قبلتها دولة الإمارات في إطار استعراضها لتقريرها الدوري الثاني. وقد حظي هذا الاستعراض بإشادة واسعة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن جانب عدد من المنظمات غير الحكومية، والذي عكس الشراكة البناءة مع جميع المؤسسات والأجهزة المعنية. هذا، وستشرع بلادي في إعداد خطة وطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة في إطار الاستعراض الدوري الثالث لحقوق الإنسان.

وتعمل دولة الإمارات بشكل مستمر لتعزيز سجلها في مجال حقوق الإنسان. والمساهمة والتفاعل بشكل إيجابي مع الممارسات العالمية في هذا الشأن. وفي إطار تقوية منظومة حقوق الإنسان في الدولة، تم البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء ”المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان“ وفقا لمبادئ باريس. حيث تم الانتهاء من المراجعة النهائية لمسودة قانون إنشاء هذه المؤسسة والمزمع صدوره قريبا.

كما حققت دولة الإمارات إنجازات هامة على صعيد تعزيز وتطوير تشريعاتها الوطنية وإطلاق سياسات واستراتيجيات وطنية في مجالات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وحماية الأطفال ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعزيز حقوق العمالة المتعاقدة في الدولة، إلى جانب مأسسة تعزيز التسامح والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من خلال البرنامج الوطني للتسامح. وأطلقت بلادي مؤخرا السياسة الوطنية لكبار المواطنين والتي تهدف إلى الارتقاء بجودة حياتهم وضمان مشاركتهم الفاعلة والمستمرة ضمن النسيج المجتمعي في الدولة. وقد انعكست هذه

الجهود والإنجازات على تبوء الدولة لمراكز متقدمة في المؤشرات الدولية الخاصة بالتنمية البشرية والسعادة العالمية وسيادة القانون والتنافسية.

تحرص دولة الإمارات على الوفاء بالتزاماتها الدولية والتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات دولية معنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث قامت دولة الإمارات بتسليم تقريرها الأول بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب إلى اللجنة المعنية في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨، في انتظار تحديد موعد لاستعراضه من قبل اللجنة.

كما قامت دولة الإمارات، وفي إطار تعزيز التعاون والحوار مع آليات الأمم المتحدة الأخرى كالإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بتوجيه الدعوة إلى كل من المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم لزيارة دولة الإمارات، وذلك في إطار تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في التعليم.

وفي الختام، أود التأكيد على أن دولة الإمارات حققت تقدما كبيرا على صعيد حقوق الإنسان خلال فترة وجيزة، وسوف تواصل بذل قصارى جهدها للمضي قدما بصورة بناءة ومنهجية وبما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السيدة كيبياني (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره الشامل (A/73/53 و A/73/53/Add.1)، وعلى جهوده وتفانيه من أجل الوفاء بولاية المجلس.

إن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان تثير بالغ القلق، حيث يؤثر العنف والتمييز وعدم المساواة على حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ومنذ إنشائه، أصبح مجلس حقوق الإنسان بمثابة العمود الفقري لالتزاماتنا المتعلقة بحقوق الإنسان.

تشكل توصيات المجلس والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعملية الاستعراض الدوري الشامل والمساعدة التقنية المقدمة من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى جانب آليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة لآلية الأمم المتحدة، أدوات مهمة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لإظهار الإمكانات الكاملة لهذه المؤسسة. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن الامتنان للرئيس السيد فويسلاف شوتس على جهوده الدؤوبة التي بذلها لزيادة كفاءة عمل المجلس على المستويين الموضوعي والتقني.

وعند مناقشة آلية حقوق الإنسان، يجب على المرأ ألا يقلل من أهمية عملية الاستعراض الدوري الشامل. وترى جورجيا أن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية فريدة لحقوق الإنسان تمكّن الدول من تقييم التطورات بشكل أفضل وتنفيذ السياسات اللازمة لتحسين حقوق الإنسان والنهوض بها. ونعتقد أن الفرع التشريعي للحكومات يجب أن يضطلع بالضرورة بدور هام في تنفيذ توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، لأنها قد تتطلب تشريعات جديدة أو معدلة، وفي بعض الحالات، مخصصات في الميزانية الوطنية. ويمكن للبرلمانات القيام أيضاً بدور مهم في الإشراف على تنفيذ الحكومة والامتثال للتوصيات الدولية لحقوق الإنسان. كما نرحب بالمشاركة الأوسع للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. أما فيما يتعلق بالتوصيات التي تلقتها جورجيا خلال دورة الاستعراض الثانية، فقد ترجمتها إلى خطة عمل الحكومة من أجل حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، والتي تستند إلى استراتيجيتنا الشاملة الطويلة الأجل في مجال حقوق الإنسان.

وتؤيد جورجيا تعزيز تقديم المجلس للمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في إطار البند ١٠ من جدول أعماله، بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية وبموافقتها. ومرة أخرى، فإن المشاركة

النشطة لأطراف المجتمع المدني في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته هي أمر أساسي. ونؤكد على أهمية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية وحماية المساحة المخصصة للمجتمع المدني لضمان إسماع صوته. وبدون التعاون الوثيق لجميع أصحاب المصلحة، من المستحيل ضمان تنمية مستدامة تستند إلى القيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وتنضم جورجيا إلى نداءات المجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري للأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وهناك حاجة ملحة لأن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع هذا الترهيب والانتقام واتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير سبل الانتصاف، فيما يخص جميع أعمال التخويف والانتقام.

وتولي جورجيا أهمية خاصة لمسألة تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات وتوصيات حقوق الإنسان الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني، أنشأت جورجيا مؤسسة مكلفة بتتبع وتنسيق المتابعة الوطنية لهذه الالتزامات والتوصيات وتنفيذها. ونوصي بأن تواصل الدول الأعضاء بذل الجهود الرامية إلى إنشاء و/أو تعزيز الآليات الوطنية، بمشاركة المجتمع المدني، المسؤولة عن تنسيق تنفيذ توصيات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الرئيسية للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، والآليات الإقليمية ذات الصلة.

وأود أن أشدد على دعم جورجيا الكامل للإجراءات الخاصة، التي تمثل أداة فعالة أخرى للتصدي للحالات المواضيعية الخاصة بكل بلد. ووجهت جورجيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واستضافت بالفعل عدة زيارات من جانبهم، بما في ذلك الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، الذين زاروا جورجيا منذ بضعة أسابيع.

وخلال السنة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس حقوق الإنسان عدة قرارات مواضيعية وقطرية محددة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٤٠، المعنون ”التعاون مع جورجيا“، الذي يدعو إلى وصول المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بشكل فوري إلى المناطق المحتلة في جورجيا. ونعتقد أن قيادة المفوضية السامية وإشراكها في هذه المسألة سيمنعان المزيد من التدهور الميداني.

في الختام، أود أن أؤكد استعداد جورجيا للانضمام إلى المجتمع الدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير فويسلاف شوتس في هذه الجلسة، ونشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة.

بعد شهر من الآن، سنحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو النص التوجيهي الذي تقوم عليه جهودنا الجماعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

ومنذ تأسيس المجلس قبل ١٢ عاما، سعى بوصفه هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للجمعية العامة، للتغلب على المشاكل التي واجهتها اللجنة سلفه. وللأسف، أصبح عمل مجلس حقوق الإنسان وما يرتبط به من إجراءات وولايات، أكثر إثارة للجدل وصعوبة. وعلى نطاق أوسع، فإن الوضع العالمي اليوم مثير للقلق، مع تزايد القلق بشأن التحديات المتعددة التي تواجه روح التعددية بسبب عدم الفعالية آليات الحوكمة العالمية في إيجاد حلول مقبولة بشكل عام. إن أسباب العديد من الصعوبات المتعلقة بجدول أعمال حقوق الإنسان، نابعة من أولويات وشواغل الدول الأعضاء المتباينة في الغالب

كنتيجة لمستوياتها المختلفة من التنمية والسياقات الاجتماعية والثقافية ونظم الحكم.

وفي حين أن الخطاب العالمي بشأن حقوق الإنسان لا يزال يتطور، لا تزال هناك تناقضات أساسية. وتثير الأولوية النسبية للفرد مقابل الدولة، والسيادة الوطنية مقابل المعايير الدولية، والنهج العالمي مقابل النهج الخاص بالثقافة، كلها آراء متباينة. ولا تزال حالات تسييس حقوق الإنسان كأداة من أدوات السياسة الخارجية والتدخل المتصور خارج نطاق الأنشطة المقررة، مجالات مثيرة للقلق.

لقد برز الإرهاب كأحد أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وقد واجه بلدي هجمات إرهابية متكررة على أناس أبرياء، مصدرها من خارج حدودنا. ورغم الاعتراف بالإرهاب كأحد التحديات العالمية الأولى، لا يزال البعض يحبط أي مواجهة جماعية حقيقية للتصدي لهذا الخطر. وسنضطر قريباً إلى النظر في التأثيرات المتفاوتة وغير المتساوية للتكنولوجيات الناشئة، من الهندسة السيبرانية إلى الهندسة الوراثية والذكاء الاصطناعي، على حياة الناس وحقوقهم.

ويستمر عمل مجلس حقوق الإنسان في التوسع. غير أن فعالية عمله ليست واضحة دائماً. وهناك أيضا انتشار للإجراءات الخاصة في كل من المواقف المواضيعية والحالات الخاصة بكل بلد. ولا تؤدي حالات هذه الآليات والمسؤولين الذين يعملون بمفردهم بدون أي ولاية وإصدار وثائق منحازة بشكل واضح، إلا إلى الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة.

وفي المقابل، حققت الآلية العالمية للاستعراض الدوري نجاحاً كبيراً على مدار ١٢ عاماً من عمل مجلس حقوق الإنسان. وقدمت جميع الدول الأعضاء استعراضها الدوري الشامل مرة واحدة على الأقل. وقدمت الهند استعراضها الدوري الشامل في كل دورة من الدورات الثلاث. وقد نفذ عدد كبير من الدول الأعضاء، بما في ذلك الهند، عددا كبيرا من التوصيات المحددة. ويرجع النجاح الملموس للاستعراض الدوري الشامل وآليات المراجعة الوطنية الطوعية في نيويورك إلى طبيعتها البناءة والتشاركية، في مقابل النهج الانتقائي ”للتجريح والتشهير“ الذي تم اللجوء إليه في كثير من الأحيان.

إن للهند، باعتبارها حضارة قديمة وذات تنوع هائل وأكبر ديمقراطية في العالم اليوم، إيمان راسخ بروح تعددية الأطراف. ولا يزال نهج الهند تجاه حقوق الإنسان يتطور مع تزايد إمكانية رفع قضايا للمطالبة بالمزيد من الحقوق، وتطور تفسير قضائنا التدريجي للقوانين.

وباعتبارنا عضوا منتخبا في مجلس حقوق الإنسان للفترة التي تبدأ العام المقبل، فإننا لا نزال ملتزمين بإضفاء منظور تعددي ومعتدل ومتوازن يهدف إلى سد الفجوة بين الانقسامات المتعددة. ويجب متابعة جدول أعمال حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومتساوية مع التحلي بالموضوعية وعدم الانتقائية والشفافية. ومن أجل نجاح قضيتنا الجماعية والمشتركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا ينبغي أن يكون نهجنا تصادميا، بل يجب أن يركز بدلاً من ذلك على نهج أكثر شمولاً ومشاركة وإيجابية من خلال الحوار وبناء القدرات.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أنوه بعمل رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد فويسلاف شوتس، ممثل سلوفينيا طوال العام ٢٠١٨. تدرك السلفادور، إذ أنها ترأست المجلس في عام ٢٠١٧، أهمية مساهمات ومنظورات البلدان الصغيرة عندما يتعلق الأمر بالتعزيز العالمي لحقوق الإنسان وحمايتها والحاجة إلى دعم الدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان كجزء رئيسي من ركيزة حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة.

ونود أن ندلي ببعض التعليقات بشأن التقرير الوارد في الوثيقتين A/73/53 و A/73/53/Add.1.

أولا، ترحب السلفادور بالمجموعة المتنوعة من المواضيع التي تم تناولها في دورات المجلس الثلاث في السنة الماضية، فضلا عن العديد من الاستعراضات الدورية الشاملة التي اختتمت بنجاح. ولكن، إذ نلاحظ أن المجلس قد اتخذ العديد من القرارات المحددة، فإننا نسلم كذلك بارتفاع مستوى الازدواجية بين جدول أعمال المجلس وقراراته وجدول أعمال اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة وقراراتها. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى رئيسيهما المقبلين لتخطيط أعمالهما بشكل مشترك لكفالة أن المجلس، وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، واللجنة الثالثة للجمعية تضطلعان بأنشطة تكمل بعضها من دون ازدواجية.

إن اتخاذ مجلس حقوق الإنسان أكثر من ١٠ قرارات بشأن حالات تتعلق ببلدان محددة يقدم مثالا واضحا على تلك الازدواجية. وترى السلفادور أن المجلس هو في الواقع الهيئة الأنسب لمناقشة تلك المسائل التي تمثل، إلى جانب الاستعراض الدوري الشامل، آليات رصد مفيدة لجميع الدول الأعضاء، ولذلك، فإننا نعتقد أن اعتماد مشاريع قرارات محددة في اللجنة الثالثة هو عمل مكرر.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على قرارات المجلس ٧/٣٧ و ٢٤/٣٧ و ٢٥/٣٧ بشأن الصلات بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعزيز العالمي للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وحمايتها. تنظر السلفادور نظرة شاملة للتنمية، وتعتبر أي منظور يفصل الجهود المبذولة على الأرض لتحقيق التنمية المستدامة عن تعزيز حقوق الإنسان، منظورا اصطناعيا بشكل أساسي. يسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع تطبيق مختلف الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان. ولذا فإن السلفادور ترحب بالقرارات المتخذة في الفقرات ١ و ٢ و ٧ من قرار المجلس ٢٤/٣٧، حيث سيعقد مجلس حقوق الإنسان مناقشات تتعلق بإيصال وجهة نظره إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

والسلفادور، عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وستقدم الطبعة الثانية من استعراضها الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٩. وسنعمل معا مع جميع الدول الأعضاء على كفالة أن تستخدم هذه المساهمات وتؤخذ في الاعتبار. غير أنه من الضروري الإشارة إلى أنه ينبغي لذلك النهج أن يكون جزءا من نقاش أوسع تحت قيادة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكننا أن نتعلم فيه من تلك الممارسة، فضلا عن نقاشات الأعوام السابقة، وأن نسعى إلى الاستفادة بشكل أفضل من المنتدى، ليس بمجرد الإحاطة علما بل بالاستفادة الفعلية من مختلف المدخلات المقدمة من قبل مختلف الهيئات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المتعلقة بطرائق التنفيذ وفيما يتعلق بمضمون قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٧، فإننا نود أن نوضح أن موقف السلفادور لا يزال يتمثل في أنه ينبغي لنا أن نستخدم القنوات التي حددتها عمليات متابعة خطة عمل أديس أبابا، واللجنة الثانية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى كقنوات لمناقشة الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من المواضيع المتعلقة بآليات التنفيذ في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وترحب السلفادور بقرار المجلس ٤/٣٨ المعنون ”حقوق الإنسان وتغير المناخ“، والقرار ١٠/٣٨، المعنون ”حقوق الإنسان وتنظيم شراء المدنيين الأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها“. يشكل القراران كلاهما مثالين واضحين على الصلات القائمة بين حقوق الإنسان وخطط التنمية المستدامة والسلام والأمن، التي ينبغي أن ينظر إليها بصورة كلية من منظور الوقاية وفقا لجهود الإصلاح الأخيرة التي يبذلها الأمين العام ورؤية السلام المستدام، التي تؤيدها حكومة بلدي.

ونود كذلك أن نبرز الإعلان المشترك، على الرغم من أنه ليس قرارا، بشأن الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين، الذي قدمته السلفادور خلال الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الذي أيده عدد كبير من البلدان. ويشكل دعم حقوق الإنسان طوال دورة الهجرة، ولا سيما في حالة الأولاد والبنات والمراهقين، أهمية كبيرة لبلدي، ونسلط الضوء على إدراج هذا المنظور في قرارات المجلس ١٣/٣٧ و ١٨/٣٧ و ٢٠/٣٧ و ٤/٣٨ و ٦/٣٨ و ٨/٣٨ و ٩/٣٨ و ١٢/٣٨ و ١٩/٣٨ و ١٢/٣٩ و ١٧/٣٩.

في الختام، تود السلفادور أن تعرب مرة أخرى عن تأييدها الكامل للعمل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان واعتماد تقريره، في مجمله، من جانب الجمعية العامة. إننا ندرك الحاجة إلى مواصلة تحسين عمل المجلس وحاجة الدول والمجتمع المدني ووسائط الإعلام ومواطنينا إلى توخي اليقظة لضمان أن لا يرتكب مجلس حقوق الإنسان نفس أخطاء سلفه. إننا نهنئ جميع الدول التي انتخبت أعضاء جددا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، ونحن على يقين من أنها ستنهض، في أداء واجباتها، لتلبية التطلعات العالمية الراهنة إلى المزيد من التوافق في الآراء والتقدم، مع عدم ترك مجال للتراجع، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر سويسرا رئيس مجلس حقوق الإنسان على بيانه، وتثني على التزامه. نحن فخورون بالعمل الذي أنجزه مجلس حقوق الإنسان في ظل رئاسته.

لقد استجاب المجلس لحالات ناشئة وجدد ولايات هامة، خلال السنة الماضية. ويرحب بلدنا بالجهود التي يبذلها المجلس لزيادة تأثير عمله على الأرض. ونشجعه تشجيعا قويا على مواصلة تطوير أدوات الرصد والمتابعة الرامية إلى ضمان فعالية تنفيذ الدول للتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. وندعو جميع البلدان إلى دعم ذلك النهج البالغ الأهمية.

ونؤيد، في الوقت نفسه، تأييدا تاما الجهود التي يبذلها رئيس المجلس لتعزيز تلك الهيئة، ولا سيما عن طريق تحسين كفاءة أدائها وزيادة التعريف بها داخل منظومة الأمم المتحدة. وترحب سويسرا بتصميم الرئيس على معالجة التحديات المتعلقة بنقص الموارد. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، إيلاء الاعتبار للكيفية التي يمكن بها ترشيد أساليب عمله. يبدو أن النهوض بمبادرات معينة على أساس جدول زمني لفترة سنتين يمكن أن يكون نهجا مثمرا في ذلك السياق.

ولا تزال سويسرا تعتقد أن حقوق الإنسان لن تحظى بالاحترام والحماية والتعزيز إلا عندما يتم إدماجها إدماجا كاملا في جدول أعمال الأمم المتحدة العالمي. وتؤيد سويسرا الإصلاحات التي يقوم بها الأمين العام. لقد كانت مسألة مكان حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بعد الإصلاح موضوعا لحوار غليون الخامس بشأن حقوق الإنسان. وقد أبرز الحوار، بصفة خاصة، الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة على نطاق الركائز الثلاث للأمم المتحدة من أجل التحقيق الكامل لأهداف الأمين العام، بالنظر إلى الترابط الوثيق القائم بينها. وقد أبرزت المناقشات أيضا أهمية الجهود الرامية إلى تضييق الفجوة بين جنيف ونيويورك.

وفي هذا الصدد، تلاحظ سويسرا أن المناقشات والمداولات التي أجريت في جنيف لم يكن لها صدى يذكر في الهيئات القائمة في نيويورك.

وفي ضوء هذه الحالة، أطلقت سويسرا نداء ١٣ حزيران/يونيه بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦. وتسعى تلك المبادرة إلى وضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى البلدان البالغ عددها ٧١

دولة التي دعمت بالفعل ذلك النداء، والالتزام بتنفيذه. والنداء يدعو، في جملة أمور، إلى تكثيف تبادل المعلومات بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. كما أن رئيس مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور محوري في ضمان تبادل المعلومات بصورة أكثر انتظاما.

وفي الختام، تؤكد سويسرا مرة أخرى على أهمية المجتمع المدني عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. ونشير إلى أن أنشطة المجتمع المدني تشكل تكملة لا غنى عنها لأعمال مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تشعر سويسرا بالجزع إزاء أعمال التخويف والأعمال الانتقامية التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان. وسويسرا تحث الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على هذه الممارسات غير المقبولة.

السيد كاراثو ثيليدون (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر التقرير عن أعمال مجلس حقوق الإنسان خلال دورتيه السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين ودورتيه الاستثنائيتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين (A/73/53 و A/73/53/Add.1)، ونشكر رئيس المجلس، السفير فويسلاف شوتس، على عرضه.

وتؤكد كوستاريكا من جديد التزامها بحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. إننا جميعا نتمتع بحقوق أساسية، مشتركة بين جميع المجتمعات والتقاليد الثقافية، وتستند إلى الكرامة المتأصلة لكل شخص في جميع الأوقات وفي كل مكان. ويكمن هذا المفهوم في صميم نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولهذا السبب نؤكد مجددا باقتناع دعمنا لعمل المجلس ودوره بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة، مسترشدا بالحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار والتعاون.

ويجب أن نضمن أن عمل مجلس حقوق الإنسان يركز على إسماع صوت جميع الناس ويسترشد بذلك، ولا سيما أشد الفئات ضعفا وتهميشا، بما يشمل شجب الفظائع ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف، وإحراز التقدم نحو الحد من عدم المساواة. ونرحب بالتعزيز المؤسسي للمجلس، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، وهو عملية فريدة تضع جميع الدول على قدم المساواة في تحليل حالات حقوق الإنسان فيها على أساس مبادئ التعاون والحوار الدولي البناء، ولا تتيح استعراض امتثال البلدان لالتزاماتها فحسب، بل أيضا تحسين الممارسات والنهج المتبعة في جميع البلدان.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي إقامة علاقة قائمة على المساواة لا على التفاوت بين المجلس والهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. ولا بد من بذل الجهود الرامية إلى تعزيز المجلس وتحسين أدائه، بالتنسيق الواضح والوثيق مع الآليات الأخرى في نظام حقوق الإنسان، مثل هيئات المعاهدات، ومع العناصر الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما اللجنة الثالثة للجمعية العامة، ومجلس الأمن. وسيكون لتحسين التنسيق بين جميع الهيئات أثر مباشر على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وبالتالي، كفالة تحسين نوعية الحياة للجميع.

وبالنظر إلى ازدياد حجم عمل المجلس بصورة كبيرة إلى مستوى لا يمكن تحمله، وتجزؤ المواضيع، فإننا نرحب بالجهود المبذولة لترشيد أساليب عمل المجلس، بما في ذلك السعي إلى إيجاد حلول طويلة الأجل بغية تحسين فعاليته وكفاءته، التي تشمل التدابير الرامية إلى تحسين برنامج العمل السنوي، وتبسيط عدد القرارات والمبادرات، والنظر في بعض القرارات مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة، وتجنب تكرار الجهود، وتوحيد القرارات بشأن المواضيع ذات الصلة، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة. ونحن ممتنون لرئيس المجلس على جلسات الإحاطات الإعلامية التي عقدها بشأن تلك الجهود طوال السنة

من أجل الحفاظ على التنسيق المستمر بين نيويورك وجنيف، ونأمل أن يشهد شهر كانون الأول/ديسمبر القادم اتخاذ مجموعة من التدابير للمساعدة على تعزيز عمل المجلس.

وعلى الرغم من أن كوستاريكا ليست حاليا عضوا في المجلس، فإنها تسعى جاهدة إلى التعاون مع المجلس في عمله. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مجموعة من المبادرات المختلفة، بما في ذلك مبادرة تسعي إلى حماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاج السلمي، اعتُمدت بتوافق الآراء. كما عملت بشأن القرار المتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي يضع برنامج تدريب جديد في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي في إطار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونولي أهمية خاصة للتركيز على التدريب في مجال حقوق الإنسان في ضوء الاتجاه العالمي لأعمال التجريد من الإنسانية والتمييز التي تتعرض لها مجموعات معينة، مثل المهاجرين واللاجئين والأقليات وغيرهم. ويجب علينا أن نعود إلى أسس النظام الدولي في حد ذاتها، بدءا من المادة ١ من الإعلان العالمي، التي تقر بأن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

ونرحب باتخاذ قرار المجلس ٨/٣٧، المعنون ”حقوق الإنسان والبيئة“، الذي يجدد ولاية المقرر الخاص بشأن هذا الموضوع ويسند إليه الولاية لتقديم إحاطة إعلامية إلى اللجنة الثالثة. وكوستاريكا مستعدة لدعم المقرر الخاص، وعلى وجه الخصوص، للإسهام في تحديد خارطة طريق تؤدي إلى الاعتراف بالحق في بيئة سليمة ومستقرة كحق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن يتمتع به الجميع وعدم ترك أحد خلف الركب.

ونود أن نسترعي الانتباه أيضا إلى اعتماد القرار ١/٣٩، المعنون ”تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية فنزويلا البوليفارية“، في الدورة الأخيرة التي انتهت في ١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي قدمه ١١ بلدا، بما فيها كوستاريكا، وشارك في تقديمه أكثر من ٤٢ بلدا. وهذا القرار، الذي اتخذ للمرة الأولى، يكرر تأكيد المسؤولية الرئيسية لجميع الدول عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويدعو القرار الحكومة الفنزويلية إلى قبول المساعدات الإنسانية التي تهدف إلى تخفيف النقص في الأغذية والأدوية، والزيادة في عدد حالات سوء التغذية وانتشار الأمراض التي قُضي عليها سابقا.

وانطلاقا من التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان، سنواصل العمل والتعاون بشكل بناء من أجل مجلس لحقوق الإنسان يتسم بالفعالية والشفافية والقوة وسرعة الاستجابة.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب جمهورية مولدوفا بتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1) الذي قدمه رئيس المجلس، السفير فويسلاف شوتس. ونقدر عمل السفير شوتس بتفانٍ كرئيس للمجلس ونود أن نعرب له عن دعمنا الكامل.

قبل ثلاثة وسبعين عاما، حدد ميثاق الأمم المتحدة حقوق الإنسان كواحدة من الركائز الأساسية الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة إلى جانب السلام والأمن والتنمية. وبالتالي، فإن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة مركزية في هذه المنظمة، حيث يعتبر منبرا لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويراقب باستمرار التحديات الأكثر إلحاحا المتعلقة بحقوق الإنسان في العالم.

ويشهد تنوع المسائل الواردة في تقرير المجلس هذا العام على كثافة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وقائمة القضايا المتزايدة التي تتطلب أكبر اهتمام من المجتمع الدولي. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وبالتالي ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحفاظ على دعمها ومواصلة

مشاركتها مع مجلس حقوق الإنسان بهدف النهوض بالمبادئ والالتزامات الأساسية الواردة في هذين الإعلانين.

وفي حين لا يوجد بلد في العالم يمكن أن يدعي أن لديه سجل مثالي لحقوق الإنسان، فإن جمهورية مولدوفا تتشاطر الاعتقاد بأنه ينبغي عدم إخفاء العيوب وأوجه القصور أو وضعها جانبا. وكثيرا ما نسمع، ويوافق كثير من الدول، على أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف ومترابطة ومتعاضدة ولا يمكن تجزئتها. ولكن، مثلما قد يبدو ذلك تكرارا، فهذا ليس تأكيدا فارغا. تلك هي المبادئ التي تشمل فحوى حقوق الإنسان وطريقة معالجتها من قبل الأمم المتحدة.

قد يكون هناك اختلافات في الرأي تستند إلى خصائص ثقافية أو سياسية مختلفة. بيد أن الانخراط في حوار واعتماد نظام حقوق الإنسان الذي أنشأته الدول الأعضاء ذاتها أجدى وأكثر فائدة، سواء بالنسبة لتعددية الأطراف أو حماية حقوق الإنسان، من مجرد رفضه. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على أهمية إتاحة الوصول بلا عوائق للمكلفين بولايات إلى البلدان والمؤسسات والأفراد والمجتمع المدني بغية ضمان أداء الدور الرئيسي لمجلس حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة وتحسين حالة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

ويساورنا القلق إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب في أحيان كثيرة، على الرغم من النظام الدقيق القائم للأمم المتحدة، وأكثر ما يبعث على القلق هو استمرار عمليات الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، فقد سقط عدد لا يحصى من الضحايا الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، في الحرب أو تعرضوا لمعاناة هائلة، واستمرار إخضاع شعوب بأكملها للتضليل أو التلاعب بها من خلال السيطرة على وسائط الإعلام أو الوسائل الأخرى لأغراض استراتيجية تتنافى مع القانون الدولي. والقائمة لا تنتهي عند هذا الحد بالتأكيد. هذه أعمال غير مقبولة، وعلى الدول الأعضاء مسؤولية أخلاقية وقانونية لحماية الجميع من الضرر والملاحقة. ومجلس حقوق الإنسان عليه مسؤولية البقاء في حالة تأهب والاستجابة السريعة لهذه الحالات غير المستحبة.

وعلاوة على ذلك، فقد ذكر مرارا أن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تكون مقدمة للنزاعات. بالتالي، وفي حين أن الإشارة إلى مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان قد يبدو في كثير من الأحيان سببا في إثارة غضب الدول الأعضاء، فإن التصدي لهذه الانتهاكات بحسن نية وبناء المؤسسات لحماية حقوق الإنسان يمكن أن يكون هو الحل لضمان ازدهار المجتمعات واستقرارها ومنع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، فإن مجلس حقوق الإنسان هو المنبر الضروري للحوار بين الحكومات والمجتمع المدني لضمان معالجة الانتهاكات والمظالم من خلال حلول يتم التوصل إليها بطريقة بناءة غير مسيسة.

ومنذ إنشاء المجلس في عام ٢٠٠٦، اعتمدت جمهورية مولدوفا نهجا تعاونيا تجاه آلياته، ووجهت دعوة دائمة إلى كل الإجراءات الخاصة المواضيعية. وحكومة مولدوفا مستعدة للوفاء بتلك الدعوة الدائمة؛ وقد زار العديد من المقررين الخاصين بلدنا في الماضي، وما زلنا منفتحين على التعاون بشفافية واجتهاد كاملين في المستقبل.

وخطة العمل الوطنية الثالثة المتعلقة بحقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٨- ٢٠٢٢، التي اعتمدت هذا العام، تتضمن توصيات هيئات الرصد التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، مما أدى إلى وضع خريطة طريق شاملة تلتزم الحكومة التزاما كاملا بمتابعتها. وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل الوطنية تعكس معظم التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الثاني لمولدوفا، الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وجمهورية مولدوفا تؤكد مجددا دعمها لعمل مجلس حقوق الإنسان بفعالية وكفاءة، وستواصل دعم المبادرات الرامية إلى

تعزيزه، بما في ذلك الجهود الساعية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وبقاء المجلس صالحا للغرض الذي أنشئ من أجله هو السبيل الوحيد لاحتفاظه بأهميته.

وجمهورية مولدوفا قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ في الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١٩. وكبلد عمل في المجلس بالفعل وخاض تحولات مجتمعية عميقة، تود جمهورية مولدوفا أن تقدم في عمل المجلس منظورنا الفريد بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في المجتمعات الخارجة من النزاع أو التي تمر بمرحلة انتقالية.

في الختام، أود أن أرحب بتعيين الأمين العام للسيدة ميشيل باشليه في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأرحب أيضا بمشاركتها الأولى مع أعضاء الجمعية العامة في اللجنة الثالثة مؤخرا. إن دعم مكتبها لعمل مجلس حقوق الإنسان له دور أساسي في أدائه الفعال، ونعرب عن الانفتاح للتعاون مع المفوض السامي في الاضطلاع بولايتها البالغة الأهمية.

السيدة فيسيل (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر النرويج رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه لتقرير المجلس (A/73/53 و A/73/53/Add.1). ويدعونا التقرير إلى التفكير في أداء هذا المجلس.

خلال العام الماضي، اتخذنا قرارات هامة في جنيف. ويسر النرويج بشكل خاص أن المبادرة الجديدة المتعلقة بإسهام مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان قد اعتمدت في تموز/يوليه بدعم قوي عبر الأقاليم.

وفي رأينا، أن منع انتهاكات حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية خلال سعينا إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

وتتيح لنا الذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان فرصة هامة للإشادة بشجاعة جميع المدافعين عن حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات جماعية لتعزيز حمايتهم. وأكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، خلال مؤتمر القمة العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان المعقود في باريس هذا الأسبوع، أن المدافعين عن حقوق الإنسان عنصر أساسي في تعزيز العمل الوقائي للأمم المتحدة لأن تقاريرهم التي تعطي إنذارا مبكرا بالأزمات الوشيكة تساعدنا على فهم الأسباب الجذرية للنزاعات وتسهم في الجهود الرامية إلى حل المشاكل والحيلولة دون تفاقمها وانتشارها. وتتطلع النرويج إلى الاحتفال بإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس لذلك الموضوع والمتوقع عقده في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر.

وترى النرويج أن من المهم أن نأخذ في الاعتبار عظم تأثير مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الآن أثناء مناقشتنا لإجراءات تعزيز الكفاءة. وينبغي أن نركز على ما يؤدي إلى تحقيق النتائج، ولكن يجب علينا في الوقت نفسه إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها تعزيز عمل المجلس. ولدينا اعتقاد راسخ بأن بوسعنا التوصل إلى توافق في الآراء من خلال الحوار والتعاون. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير شوتس على قيادته القديرة والشفافة للمناقشات في جنيف، وسنواصل دعم تلك العملية.

وفي عام ٢٠١٨ أثبت مجلس حقوق الإنسان أن لديه مجموعة من الأدوات الفعالة، وأن أعضاء المجلس ليسوا غافلين عن استخدامها. ونرحب أيضا بتقديم بعض التقارير التي صدر بها تكليف في قرارات مجلس حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن عند الاقتضاء.

ووقّعت النرويج مؤخرا، بوصفها شريكة وصديقة دائمة للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان، على اتفاق لتقديم الدعم المالي إلى المفوضية مدته أربع سنوات مع مكتب المفوض السامي. ونرى أن القدرة على التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي

أمرين أساسيين عند العمل لدعم الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع.

ويجب علينا، في وقت تُنتهك فيه حقوق الإنسان وتواجه التحديات، أن نعزز ركيزة حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومما يرجح أكثر أن نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة والأمن كلما اُحترمت حقوق الإنسان.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير فويسلاف شوتس على عمله الشاق وقيادته المقتدرة.

ويتضمن تقرير مجلس حقوق الإنسان وملحقه (A/73/53 و A/73/53/Add.1) المقدم في إطار البند ٦٩ ثلاثة قرارات بشأن ميانمار. ولم تحظ أي من تلك القرارات بتوافق الآراء خلال اعتمادها في الدورة ذات الصلة. وقد رفضت ميانمار رفضا قاطعا تلك القرارات الثلاثة لأنها ذات دوافع سياسية تدخلية وتمس بالسيادة الوطنية. وهي تفتقر أيضا إلى الحياد والموضوعية. وذكر أحد مقدمي أحد تلك القرارات في تعليل التصويت قبل التصويت في المجلس أن إنشاء الآلية المستقلة لا تقع ضمن ولاية المجلس على النحو المنصوص عليه في مجموعة تدابير بناء المؤسسات. وباتخاذه القرار بإنشاء تلك الآلية فقد تجاوز المجلس حدوده سلطته.

وتتمسك ميانمار، إلى جانب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، بالموقف المبدئي المعارض لأي قرار قطري مخصص. ومثل هذه القرارات لا تفضي إلى حوار هادف بل تؤدي إلى الاستقطاب والانقسام وحتى المواجهة.

ولطالما شدد الكثيرون منا في هذه القاعة على مدى أهمية اتباع نهج بنّاء وتعاون حقيقي لأجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا المنعطف الهام من الجهود المبذولة الرامية إلى تحسين كفاءة مجلس حقوق الإنسان، فإن موضوعيته ونزاهته تعتبران مبادئ أساسية ويجب علينا جميعا الالتزام بها وخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة قد تكون ذات آثار بعيدة المدى على سيادة الدولة والكرامة الوطنية.

وعليه، رفضت حكومة ميانمار إنشاء مجلس حقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق في ميانمار منذ البداية، نظرا لأن تشكيلها وولايتها يثيران شواغل جدية. وستفتقر آلية كهذه إلى الحياد، بل ستعوق الجهود التي تبذلها الحكومة نفسها لإيجاد حلول طويلة الأمد للوضع في ولاية راخين. وستكون مصداقية بعثة تقصي الحقائق وأخلاقياتها مشكوكا فيهما، كما يتضح من تسرعها في إصدار تقرير في وقت ملائم لعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن ميانمار وتوزيع كتيبات تتضمن مشاعر كراهية لدولة عضو ذات سيادة في إحدى قاعات المؤتمرات في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بموقفنا إزاء المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، فقد تعاونا بشكل مستمر مع مقررين خاصين متعاقبين في ميانمار، في اتساق مع سياستنا الخاصة بالتعاون مع الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك التعاون المستمر وسعة الصدر، ما تزال ميانمار تعامل بطريقة غير عادلة ويستمر التمييز ضدها بذريعة حقوق الإنسان.

وما تزال ميانمار ملتزمة بمواصلة العمل جنبا إلى جنب مع مهمة المقرر الخاص. ولكن يرى شعب ميانمار أنه لن يكون مجديا استمرار التعاون مع المقررة الخاصة الحالية بسبب افتقارها إلى الموضوعية وعدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك. ولذلك طلبنا إلى مجلس حقوق الإنسان أن يبدلها بمقرر آخر. ويؤسفنا أن طلبنا لم يستجب له حتى الآن.

ونظرا لأن التعاون مع الأمم المتحدة يعدُّ حجر الزاوية للسياسة الخارجية لميانمار، فإنها ستواصل التعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بما يعود بالفائدة لشعب ميانمار. ومن ذلك المنطلق، يسرت ميانمار حتى الآن ثلاث زيارات للمبعوثة الخاصة للأمين العام منذ أن تولت مهامها في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وقد رفضت حكومة ميانمار رفضا قاطعا الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بولاية راخين. وبخصوص تلك المسألة، فإن موقفنا واضح وقاطع: ميانمار ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وليس للمحكمة أي ولاية قضائية على ميانمار. لقد اتخذ قرار المحكمة الجنائية الدولية على أسس قانونية مشكوك فيها، وتتصل بحالة لم تستنفد فيها بعد سبل الانتصاف المحلية.

وتأخذ حكومة ميانمار أي ادعاء بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على محمل الجد. وأنشأت حكومة ميانمار لجنة تحقيق مستقلة تتألف من اثنين من الموظفين الدبلوماسيين الدوليين واثنين من الشخصيات الوطنية البارزة. وستحقق هذه اللجنة في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها بعد الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ولاية راخين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، في سياق سعيها إلى المساءلة والمصالحة. وستنفذ اللجنة ولايتها وفقا لمبادئ الاستقلال والحياد والموضوعية. ومن المتوقع أن تقدم تقريرها في غضون عام واحد. ونحن مستعدون وقادرون على التصدي لمسائل المساءلة عن أي انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان في الحالات التي تتوفر فيها أدلة كافية. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى إعطاء لجنة التحقيق ما يكفي من الوقت والمجال.

ولا شك أن التصدي لهذه المسائل في ولاية راخين يُعدُّ جزءا أساسيا من بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية وتوفير الأمن والحكم الرشيد في ميانمار. وتواصل حكومة ميانمار، على سبيل الأولوية القصوى، تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للأشخاص الذين فروا إلى بنغلاديش.

ووفقا للاتفاقات والترتيبات الثنائية مع بنغلاديش، تقف ميانمار على أهبة الاستعداد لاستقبال الدفعة الأولى من العائدين الذين تم التحقق منهم. وفقا للقرار الصادر عن اجتماع الفريق العامل المشترك الذي أنشأته ميانمار وبنغلاديش، المعقود في داكا هذا الأسبوع، ستبدأ العودة إلى الوطن في الشهر المقبل. ونرحب بالاتفاق. نحن نعمل أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في إعادة توطين العائدين وتأهيلهم بسرعة وكفاءة.

إن التحديات التي تواجه ميانمار معقدة ومتعددة الأوجه. وفي حين نسعى جاهدين لحل المسألة في ولاية راخين، تحاول الحكومة وضع حد للنزاعات المسلحة التي اجتاحت البلد منذ استقلاله في عام ١٩٤٨ وإحلال السلام مع عدد كبير من الجماعات العرقية المسلحة. تواصل الحكومة جهودها من أجل عملية السلام والمصالحة الوطنية.

إن أكبر نقاط قوة الانتقال الديمقراطي هي الوحدة والتصميم والمشاركة النشطة للشعب تحت قيادة مستشارة الدولة أونغ سان سو كي. لدينا إيمان قوي بقوة قدرتنا الوطنية على الصمود، ونحن نتصدى لما نواجه اليوم من تحديات هائلة. لقد عقدنا العزم في تصميمنا على الوفاء بتطلعات الشعب في نهاية المطاف إلى إقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي يكفل العدالة والحرية وتكافؤ الفرص لجميع مواطنيه. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم أفضل مساعدة إلى ميانمار في تحقيق بناء دولة ديمقراطية من خلال تقديم مساهمات بناءة لمساعي ميانمار تقوم على التفاهم والاحترام المتبادل.

إن القرارات والمقرر بشأن ميانمار الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان (قرارات المجلس دإ-١/٢٧ و ٣٢/٣٧ و ٢١/٢٩ والمقرر ١١٥/٣٦) لا تفضي إلى حوار مجد، إنما تثير فحسب الاستقطاب بل والمواجهة. إن تركيزها على المواجهة والانتقام لن يؤدي إلا إلى نتائج عكسية. وفي ظل هذه الخلفية، فإننا سنواصل رفضا تلك القرارات والمقرر رفضا قاطعا.

السيد كوزمنكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): شهدت السنوات الأخيرة زيادة مطردة في تسييس أعمال مجلس

حقوق الإنسان، مما يعوق المناقشة الشاملة والبناءة لقضايا حقوق الإنسان. ونشعر بالجزع إزاء الممارسة الجارية من جانب عدد من الدول أو مجموعات الدول، لمحاولة استغلال مسألة حقوق الإنسان كأداة لممارسة الضغط السياسي وفرض نظم القيم الخاصة بها، دون مراعاة الخصائص القومية والتاريخية والاقتصادية والثقافية للدول.

ونلاحظ التشبع المفتعل لجدول أعمال المجلس بقضايا بلدان بعينها. وفي الوقت نفسه، فإن تصنيف ما يسمى بالبلدان الجانحة تعسفي وله دوافع سياسية. إن حالة حقوق الإنسان في بلد معين قد تكون بالفعل مدعاة للقلق المشروع من جانب المجتمع الدولي. غير أننا لا يمكن أن نقبل التدخل في الشؤون الداخلية للدول وممارسة الضغط عليها تحت ذريعة تتعلق بحقوق الإنسان. ذلك انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن الانتقاد والتصنيف بشكل انتقائي ينالان من مصداقية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. هذا النوع من الممارسات يجعل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تبدو وكأنها تفتقر إلى المصداقية وأن التعاون مع تلك المنظومة لا طائل منه. ونتيجة لذلك، أصبحت مبادرات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان غير فعالة وأقل أهمية.

في الوقت الحاضر، لا نرى حوارا وتعاونا حقيقيين داخل المجلس، لكن ينبغي أن نسترشد بهذه المبادئ. وبغية جعل المجلس أكثر فعالية، ينبغي له التركيز على تقديم المساعدة الفنية إلى الدول، وذلك بموافقة صريحة منها. ويؤسفنا استمرار محاولات فرض العديد من إجراءات الرقابة على الدول – إجراءات تكون أحيانا تكرارا لأخرى. هذه الهياكل المتضاعفة تلقي بثقلها على ميزانية الأمم المتحدة، ونادرا ما تبرر نتائج هذا النهج العبء الذي يفرضه.

نحن نشعر بالقلق إزاء الممارسة الراسخة لملء جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان ببنود ذات مقاصد سياسية واضحة ولا علاقة لها بحقوق الإنسان أو تتعارض مع ولاية المجلس. ويشهد على ذلك المحاولات المتكررة لإدراج عبارات في وثائق مجلس حقوق الإنسان يمكن استغلالها كذريعة لإحالة بعض المسائل القطرية إلى مجلس الأمن أو المحكمة الجنائية الدولية، أو تفعيل ما يسمى بالمسؤولية عن الحماية. هذا نهج يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يساعد على إقامة حوار فعال بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

إن مجلس حقوق الإنسان، بهيكله ونظامه الداخلي الحاليين، أنشأته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإدخال أي تغييرات على أعماله، سواء كانت موضوعية أو إجرائية، لا يمكن أن يتم إلا بطريقة جماعية وعقب إجراء مناقشات دولية شاملة ذات صلة. ونعني بذلك مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس مجرد الأعضاء الحاليين في المجلس.

نحن نرفض محاولات تعديل أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته بطريقة ذاتية. إن ذلك يتعارض مع الوثائق التأسيسية لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. ونشعر بالقلق إزاء تصاعد المقترحات في جنيف فيما يتعلق بضرورة إدخال عدد مما يسمى بالتغييرات الفنية على أعمال الاستعراض الدوري الشامل. في هذه المرحلة، عندما تكون المرحلة الثالثة من الاستعراض في ذروتها، فإن هذا النهج يقوض المبادئ الأساسية لعدم التمييز والحوار البناء والتعاون داخل المجلس. نحن نشعر بالانزعاج للمقترحات الداعية إلى الاستفادة من الاستعراض المقبل لمركز المجلس الذي سيعقد في عام ٢٠٢١، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٨١/٦٥، بغية مناقشة المجموعة الكاملة للقضايا المتعلقة بعملياته ودوره الشامل داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نؤيد خطط عدد من المجموعات الإقليمية للقيام بصقل وفي الوقت نفسه تعزيز الصلة لسنوات مقبلة بين المجلس وجميع هيئات الأمم المتحدة في المقر في نيويورك، لا الجمعية العامة فقط. ولنتذكر أن اختصاصات

المجلس مبينة بوضوح في القرار المنشئ له ٦٠/٢٥١، والتي أعيد تأكيدها في القرار ٦٥/٢٨١. من المهم أن نتذكر أن مجلس حقوق الإنسان يرفع تقاريره إلى الجمعية العامة.

ويعتقد الاتحاد الروسي اعتقادا تاما أن فعالية عمل المجلس تتوقف بشكل مباشر على مدى الامتثال الصارم لدوله الأعضاء والجهات المراقبة التابعة له للقواعد والإجراءات المعمول بها والولايات والمهام المسندة إلى المجلس من قبل الجمعية العامة. ونحث الدول على اعتماد نهج واع بقدر أكبر في عملها والتقيد بوضوح وعلى نحو تام بمبدأ سيادة القانون، والنظام الداخلي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبطبيعة الحال، وثائقه التأسيسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠